بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

برنامج ماجستير الترجمة

ترجمة الصفحات (١٠٩ – ١٥٥)

من كتاب الفلسفة والنظرية الاجتماعية : مقدمة في المادية التاريخية

للكاتب / فاليري ديف

Translation of the pages (109 – 155)

Of the book entitled (philosophy and social theory: an Introduction to historical materialism

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة

إشراف الدكتور **إعداد الدارس**

عبد الرحمن أبو القاسم **عبد الحليم جابر طمبة**

٢٠١٦م

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الاستهلال	i
الإهداء	ii
الشكر والعرفان	iii
مقدمة المترجم	iv
فهرس المحتويات	v
الفصل الرابع	
البنية الاجتماعية	١
الطبقات والبنية الاجتماعية	٤
الاشتراكات نحو نوع جديد في البنية الاجتماعية	٩
الفصل الخامس	
المجتمع والسياسة	١٣
الدولة والسياسة والطبقات	١٤
الرأسمالية اليوم: المجتمع والسياسة	١٩
الثورة والصراع الطبقي	٢٢
الديمقراطية والاشتراكية	٢٥

الفصل السادس	
الثورة الاجتماعية	٢٨
الوضع الثوري	٣٢
الشخصية والقوة الدافعة للثورات	٣٣
الفصل السابع	
المجتمع والثقافة	٣٦
الثقافة والحضارة	٤١
الثقافة وتحول المجتمع	٤٤

الاستهلال

قال تعالى:

(وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً)

صدق الله العظيم

سورة النساء

الآية 113

الإهداء

نحمد الله تعالى الذي قدرنا على شرب جرعة ماء

ومن هذا العلم الواسع فالعلم لا يتم إلا بالعمل

وإن العلم كالشجرة والعمل به كالشجرة

فأهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهداءها

وتقديمها في أحلى طبق

إلى التي حملتني وهناً على وهن، وقاست

وتألمت لألمي، إلى من رعتني بعطفها وحنانها

وسمعت طرب الليل من أجلى ، إلى أول كلمة نطقت

بها شفتاي أمي الحبيبة

إلى الذي عمل وكد وجد فقاسى ثم غلب حتى

وصلت إلى هدفي هذا إلى المصباح الذي لا يبخل

إمدادي بالنور إلى الذي علمني بسلوكه خصالاً

أعتز بها في حياتي والدي العزيز

وأهدي هذا المجهود لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكل الأساتذة بكلية اللغات

الشكر والعرفان

قال تعالى "لَئِنْ شَكرتُمْ لأزِيدَنّكُمْ "

الشكر موصول لكل من ساندني في إتمام هذا البحث وأخص بالشكر الدكتور / عبد الرحمن أبو القاسم لإشرافه على هذا البحث مقدماً النصح والإرشاد والتوجيه.

مقدمة المترجم

الترجمة هي القدرة على نقل الكلام إما حرفيا أو بتصرف من لغة إلى أخرى دون زيادة أو نقصان بما يحقق للقارئ أو السامع فهم النص المترجم كما بفهمه قارئ النص الأصلي أو مستمتعة. وتعتبر الترجمة عنصراً أساسياً للتفاعل بين الشعوب والحضارات، ومن خلال الترجمة تستطيع معرفة تراث الأمم وما أنتجته من فكر وأدب وعلم والاستفادة منها الاستفادة الكاملة.

ومن أكثر الأمور خطورة في الترجمة هو تغيير المعنى أو المقصود بالنص المترجم مما يسبب وجود نص بمعنى ومقصود آخر غير الذي أراده كاتب النص الأصلي، مما يؤدي إلى وصول معلومات خاطئة أو محرفة للقارئ لذلك يجب أن تكون النصوص المترجمة مطابقةً للنص الأصلي الذي أراده الكاتب. فالهدف من الترجمة هو التواصل ونقل المعرفة بكل أبعادها بأمانة ودقة وصحة.

هذا البحث عبارة عن ترجمة كتاب الفلسفة والنظرية الاجتماعية: مقدمة في المادية التاريخية " للكاتب فاليرى ديف تحدث فيه عن المشاكل الأساسية للنظرية الاجتماعية الماركسية أو المادية التاريخية.

يتناول الفصل الرابع مفهوم البنية الاجتماعية والطبقات وخلق نوع جديد في البنية الاجتماعية في ظل الرأسمالية. كما تناول الفصل الخامس المجتمع

والسياسة، وكذلك السياسة والمجتمع في ظل الرأسمالية السائدة في العصر الحالي وأيضاً الديمقراطية والاشتراكية.

كما تناول الفصل السادس مفهوم الثورة الاجتماعية وجوهرها ومتطلباتها الأساسية ودورها في تحول المجتمع في كل مجالات الحياة.

ويتحدث الفصل السابع عن المجتمع والثقافة مشاكلهما ودورهما في المجتمع والفرق بين مفهوم الثقافة والحضارة ودورهما في التحولات الاجتماعية الجوهرية.

الفصل الرابع

البنية الاجتماعية:

كما هو مبين في الفصل الثالث فإن التنمية الاجتماعية هي سلسلة تشكيلات اجتماعية اقتصادية وهي عملية تتكشف وفقا لتطور الإنتاج المادي لكل فئة. هذه القوانين أيضا تؤدي إلى عدم الاتساق المادي في تقسيم المجتمع إلى مجموعات كبيرة من الناس تعرف بالطبقات. وهذا دافع قوي لدراسة التاريخ والدور التاريخي للجماهير الشعبية. وتعتبر الماركسية هذه العلاقات هي المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية للمجتمع.

١. تعريف مفهوم البنية الاجتماعية:

ماركس هو أول من استخدم مفهوم البنية الاجتماعية في العلوم الإنسانية لتحليل المجتمع البشري. ودرس بنية المجتمع على قوة متطلبات الإنتاج المادية. ونظرتة للمجتمع على أنه نظام متعدد من العلاقات المترابطة مما مكنته من تقديم تلك العلاقات كبنية اجتماعية لا تتجز أ.

البنية الاجتماعية هي مفهوم متكامل يتميز بالحياة الاجتماعية المتنوعة وإبراز الترابط بين العلاقات الاجتماعية (اقتصادية وقانونية وسياسية وأخلاقية ودينية ...الخ) وتشكل هذه العلاقات النظم والنظم الفرعية مستقلة نسبياً فى إطار البنية الاجتماعية ككل، كونها المكونات الأولية.

وكل هذه العلاقات أساسها الناس وتماسك الأفراد كعوامل اجتماعية. فيحدث تحول في تلك العلاقات وفي البنية الاجتماعية ككل. ترفض الماركسية أي تفسيرات غير تاريخية مجرده من البنية الاجتماعية ، فإن الإنسان يتناقض مع المجتمع وإن الحفاظ على هذا التناقض لا

مبرر له. تنتطلق الماركسية من فرضية أن الإنسان كائن اجتماعي منتج ومعماري في المجتمع الذي يعيش فيه .

إن الإنسان كفرد اجتماعي متصل بالعالم الذي يحيطه بعدة علاقات فهذه العلاقات في مجملها تشكل البنية الاجتماعية في المجتمع. وتسمى طبيعة هذه العلاقات المعقدة و المتعددة المستويات بالمنهج وهي التي من الممكن أن تحدد العلاقات الحاسمة وهذا يعتمد على مكونات تلك العلاقة.

وجد ماركس في تحليله للعملية المادية والاقتصادية في المجتمع أن مثل هذه العلاقات السببية كانت أساساً العلاقات بين الطبقات .

وينقسم الناس إلى مجموعات كبيرة داخل المجتمع كل منها له مكانه خاصة في البنية الاجتماعية في ضوء التقسيم الحالي للعمل ووضعها الاقتصادي ومكانها في نظام الإنتاج ، والعلاقة بين الطبقات تتخلل كل مجال من مجالات الحياة ، وتحدد كل العلاقات الاجتماعية الأُخرى.

ولذلك ينبغي دراسة البنية الاجتماعية في المجتمع في المقام الأول في ظل العلاقات التي تتشكل بين الطبقات. وتتكون البنية الاجتماعية من طبقات ومجموعات وعلاقات متبادلة.

لم تأخذ النظريات البرجوازية أي تصنيف طبقي لمحتوى العلاقات المكونه لها والحد من هذا التمييز في الثقافات الفرعية والأيدولوجية وطرق الحياة في مجموعات منفصلة (الطوائف العرقية والاجيال) ومحاولة تحديد هذه الفوارق وقيمة توجهاتهم المختلفة على ضوء ذلك يرى الناس مكانتهم في البنية الاجتماعية.

لكن المكانة الفردية لاتحددها المفاهيم الذاتية في البنية الاجتماعية ، وإنما تحددها الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في النظام وعلاقات الإنتاج المادية الموجودة في المجتمع . ينبع التمايز الاجتماعي في العلاقات التي تأخذ شكل بين الناس في عملية الإنتاج والتوزيع في كل مجتمع معين. ولا يمكن التقليل من فوراق السن والجنس أو الجنسية ، على الرغم من أن الأخيرة تكسب أهمية اجتماعية نوعية في سياق بنية الطبقة الاجتماعية، ومع ذلك لا يمكن النظر إليها على أنها فئات أولية للتميز الاجتماعي. ولا يوجد أساس للتأكيد مما وصفه المنظرون من قبيل (احتجاج الشباب والمرأه والحركات الأخرى فى الغرب). وإن الفوارق ذات مغذى اجتماعي في المجتمع بين مجموعات منفصلة وطبقات فرعية. وذلك يعني وجود طبقات تأخذ شكل مماثل في تصور الحياة. يتم تحديد الفوارق الاجتماعية بين مختلف المجموعات (النساء والشباب وكبار السن) بموضوعية في المقام الأول عن طريق مكانة كل هذه المجموعات في البنية الاجتماعية للمجتمع ومن حقيقة أنهم ينتمون إلى فئة معينة . وفي دارسة للتاريخ باعتباره سلسلة من التكوينات الاجتماعية والاقتصادية وقد توصلنا في النهأية إلى خلاصة أن هناك قانون يحكم هذا التتبع للطبقات المنتجة من ناحية والطبقات التى تملك وسائل الإنتاج من ناحية أخرى، ومع ظهور التنمية وتراجع الأوضاع المماثلة من الإنتاج في كل نوع معارض للمجتمع : الرقيق والإقطاعية والرأسمالية وهذا قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وعدم المسأوة الاقتصادية واستغلال الإنسان للآخر في الطبقات التي ظهرت لأول مرة . أدى التناقض في الوضع الاقتصادي إلى صراع مكثف ومستمر بينها لآلاف السنين ، وكان تاريخ البشرية من قبل في نضال مستمر ، لن الصراع الطبقي هو القوى الدافعة في التكوينات الاجتماعية والاقتصادية المعادية .

وقبل أن نتحول للمتطلبات الأساسية للتغيير في البنية والتركيبة الاجتماعية دعنا نتعرف على المفهوم العلمي للطبقة وأصل وجوهر الطبقات .

٢-الطبقات والبنية الاجتماعية :

لقد عرف الاقتصاد السياسي والفلسفة وعلم الاجتماع تقسيم المجتمع إلى طبقات قبل الماركسية. وفهمهم للفوارق الطبقية ، ومع ذلك كانت هناك نظرة مثالية للمجتمع. وكان الفكر الاجتماعي في الماضي لا يبرز الهدف الأساسي من تلك الانقسأمات الطبقية ، التي تقع في مجال الإنتاج الاجتماعي على الماده من قبل العالمان ماركس وانجل، الذان اكتشفا أن تقسيم المجتمع إلى طبقات يعزى في المقام الاول لأسباب اقتصادية، وإن مصدر(التفاوت) الاجتماعي الذي يكمن في التقسيم الاجتماعي للعمل مرتبط مع عدم المساواة الاقتصادية وتقسيم المجتمع إلى أغنياء وفقراء. وكتب انجلس أن (التاريخ في الماضي كان صراع طبقي، وأن تلك الطبقات كانت تتحارب في الإنتاج وطرقه وتبادله في تلك الظروف الاقتصادية في ذلك الوقت). لذلك كل طريقة من طرق الإنتاج يعطي الطبقة شكلها الاجتماعي وكل طريقة مضادة للأنتاج الخاص تقسم المجتمع إلى طبقات : في وضع يسمح بامتلاك الرقيق للأنتاج ، وتم تقسيم المجتمع إلى مالكي العبيد والعبيد تحت النظام الإقطاعي وإلى أصحاب الأرض (الإقطاعيين) والفلاحين في ظل الرأسمالية و البروتاريا أي (الطبقة العاملة) وذلك هو السبب الذي ينبغي أن ينظر إلى أي فئة في سياق وضع محدد للأنتاج الذي أنتجته تلك الفئة .

عرَّف لينين الطبقات تعريفاً عميقاً ووافياً من خلال عمل بعنوان (البداية العظيمة) حيث عرفها بأنها مجموعة كبيرة من الناس تختلف عن بعضها البعض من خلال المكان الذي يحتلونه في نظام تاريخي للإنتاج الاجتماعي من خلال علاقتهم (وضعت في القانون في معظم الحالات) لوسائل الإنتاج ، من خلال دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ، وتبعاً لذلك ، عن طريق تقاسم الثروة الاجتماعية وتوزيعها وكيفية الحصول عليها. والطبقات

هي مجموعة من الناس إحداها تقوم بتخصيص العمل بناء علي إختلاف الأمكان التي يشغلونها في نظام اجتماعي اقتصادي محدد.

يؤثر تقسيم الفئات على النظام بأكمله في العلاقات الاجتماعية في أي تشكيل معادي . وهذا انعكس في التنظيم الاقتصادي والفكري والسياسي والحياة الثقافية للمجتمع الطبقي والتناقضات الطبقية التي لا يمكن التوفيق بينها وتولد الصراع الطبقي والذي يسود الهيكل بعقلهم الاجتماعي بأكمله (مثل العمال وبين سكان الحضر والريف وغيرها من المجموعات) تتفاقم في مجتمع مقسم إلى طبقات متناحرة.

وحتى يومنا هذا فإن علماء الاجتماع الغربيين في حاجة متذايده لدراسة مختلف المقاطع العرضية للبنية الاجتماعية من زاوية الفوارق الطبقية والطبقة البينية . ونظريات ما يسمى بالطبقات الاجتماعية وانفراد الطبقات الاجتماعية المستقلة على قوى الأشخاص والثقافة العرقية أو المهنية والمستوى التعليمي). لا تبرز هذه الفوارق، لأنهم يقللون بنسب متفاوتة على معايير موضوعية واجتماعية واقتصادية لتقسيم الطبقات.

على العكس، فإن الماركسية تدرس الفوارق الطبقية في المكانة الاجتماعية لمختلف المجموعات والطبقات في السياق العام للبنية الاجتماعية في المجتمع وهذا يرتبط بالفوارق التنموية وتغيير طرق الإنتاج . وتسود الفئات التي أحدثها الإنتاج في المجتمع كمجموعات أساسية بالإضافة لذلك فإن في المجتمع ما يعرف بالطبقات الانتقالية ، يعتبر وجودها أما بسبب علاقة بعض العناصر لوضع سابق للإنتاج أو لظهور الهيكل الاقتصادي الجديد داخل البنية الاجتماعية وكانت هذه الفئات غير أساسية – تحت العبودية – على سبيل المثال، كما كانت هناك طبقات غير أساسية كالفلاحين و الحرفيين أما بالنسبة للرأسمالية فيها طبقات غير أساسية تشمل كبار ملاك الأراضي (الذين يستخدمون الطرق القديمة

والحديثة في الإنتاج كما يستغلون المزارعين والطبقة البرجوازية الصغيرة (صغار التجار ملاك المنازل والحرفيين).

لذلك ارتبط التغيير في البنية الاجتماعية بالتغيرات في العلاقة بين الطبقات (الأساسية وغير الأساسية) وهي متعلقة بتطور نمط انتاج معين.

يحدث التغيير عادة في كثير من الدول النامية داخل البناء الاجتماعي ويقدر عن طريق طبيعة البناء المتعدد للاقتصاد، وتماسك الطبقات في البنية الاجتماعية في تلك الدول ، ويمكن تفسيره وتحليلة متضمنة المعايير التقليدية ومكوناتها الجديدة (بما في ذلك تلك التي ترتبط بالتصنيع _ مع نموء الطبقة العامله الوطنية وطبقة المثقفين ....الخ).

يتغير وضع وحجم التماسك في مختلف الفئات والطبقات داخل البنية الاجتماعية مع تطور الانتاج. وبالتالي فإن حصة البرجوازية في البنية الاجتماعية الحالية في المجتمع الرأسمالي قد تراجعت بشكل مطرد. وقد أدى تركيز تغيرات كبيرة في نمط الانتاج الرأسمالي خاصة الثورة العلمية والتقنية الي __احتكار البرجوازية__ التي أصبحت خارج الطبقة الرأسمالية. وقد انخفض عدد ملاّك الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير ونتيجة للاحتكارات استولوا علي ممتلكات غير قادرة علي المنافسة خاصة رجال الأعمال. ونتيجة لإحتكار الطبقة البرجوازية تطور نظام الرأسمالية في الدول وتشكل مابين ١-٤% من الأيدي العاملة. وأصبحت تتزايد سلطة وثروة الطبقة المحتكرة، وترسخ الصراع الرأسمالي بين المجموعات المختلفة داخل مجتمعات الرأسمالية وأصبحت تواجه المجموعات المسلحة من جناح العاملين التي هدفت لهدم الطبقة الوسطى في مجتمع البرجوازية من سكان الريف والحضر.

وبعد تطور الرأسمالية شاركت الطبقة البروتارية في مواجهة وحشية الطبقة البرجوازية التي كانت تسعى للتدهور الاقتصادي ومنع استغلال الاقتصاد وفقدان الملكية الخاصة في

وسائل الإنتاج. وهذا ما عكسته النظرية الماركسية في تطور وتركيز الرأسمالية وسط المجتمات التي توجد فيها منتجين لا يستطعيون المنافسة الاقتصادية، فهذه العملية تفسر الهيمنة من الطبقة الرأسمالية، فإن الاحتكار يعد مربح للطبقة الحاكمة التي تسيطر على الانشطة الصغيرة والمشاريع دون أن تتناول جانب الإنتاج ووظيفته . وهذه العملية تميز الاحتكار الرأسمالي في الحاضر. ومن الخصائص الأساسية في التغيرات التي حدثت في البنية الاجتماعية الاقتصادية الطبقية هي تنامي حجم واسهم القوات المسلحة في جناح العمال. وفي بداية ١٩٨٠م أصبحت الأيدي العاملة حوالي ٨٠% في الدول الرأسمالية النامية.

ولتتبع الجانب الدينمائي لتزايد الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية من منظور تاريخي ينبغي أن نقارن بين رقمين قياسيين: في نهاية القرن التاسع عشر كان المجموع الكلي للأيدي العاملة حوالي ٣٠ مليون تقريباً، ومع بداية النصف الأول من القرن العشرين تضاعف الرقم فأصبح الرقم أكثر من ٥٨ مليون. وفي يومنا هذا بدأت تتزايد الطبقة العاملة على الصعيد العالمي نتيجة عملية للتحول الواسع في الدول النامية التي توجد فيها الطبقات العاملة. وأيضا التغيرات النوعية في بنية الطبقة العاملة نفسها الناتجة من تطور الإنتاج في جمهورية السوفيت الشيوعية (إرتفاع معايير المهارة بين العمال والتخصص.....الخ).

تتغير الحالة الاجتماعية للطبقة العاملة ونوعيتها بتأثير النظريات على طبيعتها وفق البنية الاجتماعية الرأسمالية في الحاضر. وقد تطورت بنحو متسارع وسميت (الطبقات الوسطى الجديدة) وتشمل المفكرين والحرفيين (المثقفين وعمال المكاتب والموظفين الإداريين.....الخ). ومهمة مثل هذه النظريات هى (تلطيف) فوارق الدرجة الاجتماعية في ظل الرأسمالية.

وفي الواقع، فإن الفوارق الاساسية في الحالة الاجتماعية للطبقة العاملة والمزارعين، والطبقات المختلفة من المثقفين وعمال المكاتب ....الخ ليس (تلطيف)، بل لتبقى في الرأسمالية في الوقت الراهن. واذا لم تحدث تسوية فهذا يؤدي الي بروليتارية المجموعات الأكثر تنوعا وطبقات المجتمع الرأسمالي. وذلك يخلق كل الشروط الموضوعية والذاتية للتحالف بين الطبقة العاملة والطبقات العاملة الكبرى فى المدن والريف، مما يساعد علي توحيد جميع القوى المناهضة للإحتكار من قبل الطبقة العاملة.

وفي يومنا هذا فإن تحليل البنية الاجتماعية في ظل المجتمع الرأسمالي القائم على أسس الجودة ، يجب دارسة العلاقة بين الطبقات والتقسيمات داخل نمط النظام الرأسمالي في الإنتاج ، ومن أين تنشأ وتتأثر هذه الطبقات! من قبضة النظام الرأسمالي، هكذا تتزايد الأيدي العاملة لتؤكد أن التحولات في البنية الاجتماعية في ظل الرأسمالية قد تقود إلى التقسيم الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات ووضعيتها الاجتماعية وبالأخص الطبقة العاملة. وخاصة أعضاء التحرر مثل المحامين والأطباء والعمال في الثقافة والفن، والعاملين (الطبقة المهمشه) التي نظمت نفسها كطبقة عاملة تخدم مصالحها، وهناك مجموعات كثيرة تعيش في المرتبة الدنيا في سلم المجتمع .

فإن الطبقة الرأسمالية تشمل كل المجموعات والطبقات دون استثناء ، لذا فقد ارتبط مفهوم الطبقة والتطور في ذلك المجتمع بالشعوبية أي المصلحة العامة وهي نقيض للبرجوازية، وفي المقابل أدت الطبقة العاملة والمجموعات العاملة لصراع بين الطبقات .

لقد أدى الصراع الطبقي في تاريخ البشرية باعتباره وسيلة للسلطة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والثقافية ، وقد يعبر الصراع بين المصالح الأساسية في هذه الطبقات وهؤلاء يسيطرون على المفاصل الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية ويهيمنوا على المجتمع .

لذلك نجد أن صراع هذه الطبقات يأخذ أشكال الصراع الاقتصادي والأيديولوجي ، ويعد الصراع الاقتصاد لهذه الطبقة مرتبط بالظروف المادية ، بينما تصاعد الصراع السياسي والأيديولوجي ووصل ذروته التاريخية . ويعد الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل التحرر من سيطرة الرأسمالية .

يعتبر جميع أشكال هذه الصراعات مرتبط مع بعضه البعض ، فالذين يناضلون من أجل تحسين وضعهم المادي (صراع اقتصادي) ، وهي ضد هيمنة البرجوازية وديمقراطية المجتمع (صراع سياسي) ضد القمع في القيم الروحية ، وبالنسبة للتقدم الأيدلوجي (صراع أيدلوجي) وفي هيمنة الطبقة الحاكمة فإن المجتمع قسم إلى مجتمعات معادية للبرجوازية ، ويعد الصراع الطبقي الطريق نحو التقدم والتحولات التي تُحدث التغيير الجذري في كل مجالات الحياة الاجتماعية ، مثل هذا التغير يسمى الثورة الاجتماعية التي أعلى مراحلها هي الثورة الاشتراكية.

بدأت الثور الاشتراكية في عملية التغير والتحولات الجذرية في البنية الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي ، ووضعت النهاية للملكية الخاصة في وسائل الإنتاج والطبقات المستغلة والعدوانية بين الأيدي العاملة والرأسماليين ، وأكدت المساواة الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اللون والدين والرؤى.

٣-الاشتراكية نحو نوع جديد في البنية الاجتماعية :-

مع انتصار الثورة الاشتراكية بدأ يظهر شكل جديد في البنية الاجتماعية وأخذ شكله التام على أسس التحولات الجديدة من نظام الرأسمالية. وتضم البنية الاجتماعية نوعين من الطبقات العاملة والمزارعين، وأيضاً الطبقات الاجتماعية التي تتكون من بعض الطبقات منها (العسكرية والفنية والأمنية)، ليس هنالك وضعية مستقلة في النظام الاشتراكي لهذه المجموعات ولا يشكلون طبقة مستقلة لذاتها .

البنية الاقتصادية الطبقية في النظام الاشتراكي تأخذ شكلها (كما كانت في الاتحاد السوفيتي) كنتيجة للتغيرات الأساسية في التركيبة السكانية في الدولة . تعكس هذه التغيرات الأشكال الأساسية في التحولات التي حدثت في الفترة الانتقالية من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي ترسخ أسس النظام الاشتراكي مع انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧م ، مكنت الدكتاتورية العمالية البلوريتارية، وتعتبر المرحلة الانتقالية ساعدت الطبقة العاملة في صراعاتها ضد الطبقة الحاكمة لاسترجاع امتيازاتها ليس فقط عن طريق التدخل المفتوح الذي نظمته الإمبريالية ضد الجمهورية السوفيتية ، بل عن طريق إزالة النظام الاقتصادي، من خلال المقاطعة السياسية boycott والعزلة والخراب أو التحطيم عن طريق العقول البرجوازية المتخصصة من الضباط والأمنيين لم تضع الدكتاتورية العمالية نهاية للصراع بين الطبقات في الفترة الانتقالية فقد عززت السلطة السياسية الطبقة العاملة ، وإن الدكتاتورية العمالية في روسيا استمرت في مهامها لخلق الصراعات بين الطبقات في الفترة الانتقالية (اضطهاد ما تبقى من المستقلين للطبقات والحرب الأهلية) فقد هدف البناء الاجتماعي في المجتمع لجمع الهيئات ومساعده الفلاحين والعاملين للتخلص من الأيدولوجية البرجوازية وتوجيههم نحو الأسس الاشتراكية.

وقد شكلت أسس البنية الاجتماعية الجديدة خلال عقدين من الثورة الاشتراكية التي شملت الطبقات العاملة والتي تتمثل في نظام الاتحاد السوفيتي (USSR) وبعد سنوات اختفى ماتبقى من المستقلين للطبقات بفضل استمرار الوجود الاشتراكي في عملية البناء الاجتماعي (استمرار نحو التطور) ، ونحو تاكيد الامتيازات الطبقية الاجتماعية بين المجموعات المختلفة من السكان ، وقد اندثرت هذه الامتيازات في المجتمع الاشتراكي المتقدم ، وبدأ انسجام البنية يأخذ شكله تدريجياً.

هذا القانون يحكم ويرتبط بالتقدم المادي الاشتراكي نحو المجتمع اللاطبقي في البنية الاجتماعية

وتعتبر تجربة الانتقالات نحو البناء الاجتماعي في الدول الاشتراكية تختلف وتتباين في مصالحها العملية من دولة لأخرى ، وليس بإمكاننا أخذ نمط معين لتحديد الظروف التاريخية لكل دولة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أخذت هذه التحولات طرق مختلفة ليست مثل ما حدث في روسيا بعد ثورة أكتوبر ، ولكن مع اختفاء الجماعات المستقلة للطبقات في المكون الاشتراكي ، تعذرت الوحدة بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وقد لعبت دوراً رائداً في عملية بقاء المجتمع وقوة الإنتاج التي بدأت تنظم المشاريع التنموية لتقوية الإنتاج والعلاقات الاجتماعية . لم تكن قدرة الطبقة العاملة على إحداث تغيير لأنها في تزايد في مجال الإنتاج ، بل بسبب التغييرات التي حدثت في المجتمع : ولكن مع تطور النشاط التعليمي والتقني والسياسي إلى مستوى متزايد ، وتستطيع الطبقة العاملة في ظل النظام الاشتراكي القيام بأدوار رئيسية في إدارة الإنتاج على المستويات المحلية والعليا في الدولة (الاتحاد السوفيتي أو الجمهورية الاشتراكية السوفيتية) وأنشطة المنظومات الاجتماعية المختلفة .

أما فئة الفلاحين في (الاتحاد السوفيتي جموع المزارعين) وهي فئة مستقلة من الملكية البرجوازية . من ميزاتها الجديدة المستوى التعليمي المتزايد والمستمر والشعور العالي بالخدمة المدنية والجماعية والولاء للقضية الاشتراكية كما في طبيعة المتغيرات في العمل الزراعي مع التحول لعمل مستمر ميكانيكية متقدمة . ومن الضروري إبقاء الفوارق في بيئة العمل بين العاملين والمزارعين في المناطق الحضرية . تحدث أيضاً تغيرات في طبقة المثقفين الاشتراكيين . وهي متزايدة عددياً كما أن هناك أعضاء جدد يأتون من الطبقة العاملة والفلاحين ، ويصبحون مثقفين ، وفي الظروف المتقدمة للاشتراكيين في

الاتحاد السوفيتي فقد زاد عدد المثقفين بسرعة من خلال الفنيين الأخصائيين وغيرهم من حملة شهادات التعليم العالي أو الثانوي.

ومع التغيرات التي حدثت في الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والمثقفين والاتحاد السوفيتي ومع اكتمال الاشتراكية فكانت هناك شروط لازمة لظهور نوع جديد في المجتمع السياسي والاجتماعي للشعب السوفيتي ساعد على إزالة الفوارق الأساسية بين العمل الذهني واليدوي وبين المدينة والريف في جعل المجتمع الاشتراكي أكثر تجانساً من أي وقت مضى و على الرغم من أن ذلك يستغرق وقتاً فإن هذا الاتجاه واضحاً بما فيه الكفاية بما يكسبه زخماً ترى الماركسية أن الأفراد لهم علاقات خارجية كأي فئة لها خصائصها.

وعلى أساس العلاقات الاجتماعية الطبقية ، يمكن أن تفسر التناقضات العدائية وغيرها بأنها مصدر للتغييرات في البنية الاجتماعية لهذه الطبقات . كذلك تدرس الماركسية الترابط بين هذه الفئات المختلفة والجماعات وطبقات مجتمع معين على قوة جميع العوامل والظروف التي تحدد مركزها في البنية الاجتماعية ، وقوة التمييز بينهم وبين خصائصهم المشتركة واتجاهات المتغيرات في البنية الاجتماعية وتطورها تدريجاً.

الفصل الخامس

المجتمع و السياسة

لقد أولى العالمان كارل ماركس وإنجلز اهتماما كثيراً بالدراسة باعتبارها ظاهرة اجتماعية خاصة في تحليلهم للمجتمع حسب مبادئهم ونهجهم باعتباره كائن اجتماعي لا يتجزأ، كما أدخلوا مبادئ توجيهية لدراسة الحياة السياسية بوضعها مجال خاص من النشاط البشري، وهي تحددها العلاقات الطبيعية القائمة في المجتمع.

قدم كل من ماركس وانجلز تحليل عن الحياة السياسية في المجتمع البرجوازي في أعمال مثل الثامن عشر التي قام بها برومير لويس بونابرت، والصراعات الطبقية في فرنسا، ما بين عام ١٨٤٨م إلى ١٨٥٠م ، (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)

وفي مطلع القرن العشرين ، أثار العالم لينين تقاليد التحليل السياسي الماركسي وطورها إلى مستوى جديد مما جعلها أكثر مساهمة في ظهور وانتشار النظرية السياسية الماركسية وبروزها كفرع علمي مستقل.

تناول العالم والفيلسوف كارل ماركس مجلات علمية وفلسفية وغيرها وقد كتب نظريته الاقتصادية، وقد تناول في كتابته أعمال مثل (الإمبريالية في المقام الأول وأعلى مراحل الرأسمالية والدولة والثورة وأشياء أخرى ومن ثم أتى لينين واستخدم المنهج الجدلي (الديالكتيكي) والمبادئ الاجتماعية الأساسية في تحليله العلمي لطبيعة الطبقة السياسية التي تمثل جوهر العلاقات السياسية في الدولة وهي ظاهرة اجتماعية.

قبل الخوض في دارسة المشاكل السياسية وصياغتها وحلها في داخل إطار النظرية الماركسية، دعنا نعرف السياسة أولاً.

١ – الدولة والسياسة والطبقات :–

السياسة هي مجال خاص من النشاط البشري قائمة على ربط العلاقات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبين الطبقات والأمم والشعوب وتُعرف هذه العلاقات التي تشكل بين الناس في هذا المجال الخاص من النشاط بالعلاقات السياسية.

تظهر هذه العلاقات مع تقسيم المجتمع إلى طبقات معادية وتشكل أساس التنظيم السياسي في طبقة المجتمع وتأخذ شكلها الأكثر تركيزاً في العلاقات السياسية التي تعبر عن نفسها في الحياة الاجتماعية عن طريق مشاركة ممثلين من كل فئة أو مجموعات أو شعوب عمل التنظيم السياسي في المجتمع وفي شؤون الدولة فإذا أثرنا بعض الأسئلة قبل الولوج في الحديث عن السياسية، ماهي المنظومة السياسية في المجتمع ؟ وماهي الدولة ؟ وما أهدافها وأغراضها؟

تفسر النظرية الماركسية أصل وجوهر الدولة والعلاقات السياسية، وأهميتها في الحياة الاجتماعية في قوة المفهوم المادي العلمية في البنية الطبقية للمجتمع التي ساعدت في ظهور الطبقات والعلاقات الاجتماعية الجديدة (السياسية والقانونية التي ساعدت في خلق مجموعة من المنظومات والمؤسسات التي كانت لها دور بارز في تنظيم هذه العلاقات .

فقد نشأت الدولة وتطورت وكان دورها الأساسي كأداء لتمكين طبقة واحدة من الممارسة والسيطرة والهيمنة السياسية على الطبقات الأخرى.

منذ ظهور المجتمع الطبقي قبل مئات السنين ظلت الدولة كوسيلة قوة سياسية في أيدي الطبقة الحاكمة (أو بعض الطبقات ، وليس من المدهش أن يرتبط مفهوم السياسة بسيطرة الدولة على تقسم أنواع وأشكال التنظيمات السياسية في المجتمع إلى طبقات معادية ظلت تتغير ولكن يبقى جوهر الدولة نفسها.

فالدولة هي منظومة قوة سياسية، تصارع من أجل مصالحها الخاصة في كسب واستعادة القوة لاستغلال الطبقة المهيمنة فقط على الدولة بل إنها تستغل الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والهيئات والكنيسة وبعض المؤسسات الأخرى.

كل هذه المؤسسات والهيئات والمنظمات غير الحكومية شكل الدولة والمجتمع. ومنظوماتها السياسية، فهذه المؤسسات وغيرها تنظم العلاقات بين الطبقات وبين الدول وأيضا الاسم أو الشعوب في مجال السياسية لذلك فإن المجال السياسي يتمثل الآتي:

١-المؤسسات السياسية والعلاقات

٢- الوعي والإدراك والشعور السياسي

٣- النشاط السياسي

فصميم وجوهر المنظومة السياسية للمجتمع هي الدولة وهي مركبة من آلية متشعبة معقدة تتمثل في المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية والقضائية التي تطبق وتدار عن طريق القانون وسيطرة الطبقة الحاكمة على جميع الطبقات الأخرى دون استثناء.

نمازج وأشكال الدولة:

ظلت الدولة تتغير باستمرار التطور البشري من شكل إلى آخر ومن نظام حكم إلى آخر فإن أشكال الدول ظلت تتغير أيضاً فنوع الدولة تحدد بطبيعة الطبقة الحاكمة والمسيطرة التي تبسط سيطرتها للحفاظ على علاقات الإنتاج التي تلاءم الطبقة وقد عرف التاريخ البشري أربعة أنواع من أشكال دولة العبودية والإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية .

تعتبر هذه النماذج الأولى من الأشكال للدولة بأنها معادية للمجتمع بينما يعرف النوع الرابع وهي الاشتراكية وفق النظرية الماركسية بأنها هي الأفضل لأنها تراعي وتحافظ

على مصالح جميع المجتمع فشكل الدولة تحددها العديد من الظروف المحيطة بها: منها الظروف التاريخية لكل دولة وتطورها وتوازن قوة الطبقة داخلها وغيرها من المحددات .

ففي المجتمعات الاشتراكية البدائية كانت تدار وتنظم

العلاقات الاجتماعية عن طريق العادات والتقاليد القبلية وكانت هنالك دور الدولة محصورة في تمكين بعض الناس من ممارسة السلطة على الآخرين وكانت القوة الاجتماعية في ذلك المجتمع ارتبطت بقوة مسلحة والقوة العليا في الإجماع العام. ولكن مع تطور الإنتاج و تعزيز وتقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج فقد تلاشى النظام القبلي ونظامها الإداري وأصبحت لا وجود لها في ذلك المجتمع.

السمات الجوهرية ووظائف الدولة:

تعتبر الدولة المكون الأساسي للبنية الفوقية التي تشكل الأسس الاقتصادية للمجتمع لخدمة وحفاظ وتقوية والدفاع عن العلاقات التي تشكل هذه الأسس. ومع مقارنة النظام الغير سياسي للحكم التي كانت في المجتمع الشيوعي البدائي كانت الدولة في المجتمع الطبقي تتميز بثلاثة سمات:

القوة السياسية: وهي امتيازات للمجموعة من الناس يحكمون بقية السكان، والبيروقراطية وهي القوات المسلحة والشرطية والجهاز الأمني والسجون و .....إلخ التي كانت تعتبر الوسائل الأساسية لتلك القوة وآلياتها، وكانت الضرائب التي تفرض على السكان مهمةً من أجل الحفاظ على آلية سلطة الدولة أو التقسيمات الإقليمية التي جعلتها سهلة الإدارة والحفاظ على مصالح الطبقات الحاكمة داخل نطاق حدود الإقليم

وقد تطورت أنواع ونمازج مختلفة في نظام الحكم في المجتمع القائم على العبودية والاسترقاق كنظام المُلك (سلطة الملك والإمبراطور، والارستقراطية (سلطة الأقلية)

والجمهورية (النظام الانتخابي) الديمقراطية وهي التي تقوم على سلطة الأغلبية . بالرغم من هذا . التباين في أنظمة الحكم في ذلك العهد كان النظام السائد هو نظام العبودية التي كانت تعزز للرق والدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة أي ملاك العبيد وأيضاً كانت هنالك العديد من أنظمة الحكم تحت النظام الإقطاعية التي كانت شكل الدولة فيها من بين الجمهوريات المماليك ، لكن لم يتغير جوهر الطبقة في النظام الإقطاعي. التي كانت غايتها الأساسية أن تسيطر على الطبقات المضطهدة للفلاحين والحرفيين وفي النظام الرأسمالي، التي كانت الدولة تمارس الحكم في كل مجالات الحياة الاجتماعية ولم تشكل الحكم جمهوري مثل النظام القائم في الولايات المتحدة وايطاليا ولم يكن نظاماً قائماً على التحايل مثل النظام السائد في بريطانيا وأسبانيا والسويد.

وفي النظام الامبريالي أحيانا يرجع المجتمع البرجوازي إلى النظام غير الديمقراطي من أشكال الحكم لمنع أو تأجيل التحول الاجتماعي السياسي الذي تتطلبه المجموعات العاملة. وحتى في الماضي القريب في القرن العشرين كانت البرجوازية تدير بعض الدوائر في الدول التي نظامها رأسمالي التي كانت تعرف بالجناح اليميني (الحكومات الدكتاتورية) التي وصلت فيها نضالات الطبقات العاملة أعلى زورتها. وقد كان شعار هذه الحكومات فن حماية المصالح القومية من الشيوعية العالمية لهذه الحكومات بكل وحشية أنهكت الحركات الديمقراطية للشعوب العاملة في بلدانهم التي انتهجت الانتقام والعدوانية والمجازفات العسكرية والأيادي العرقية لتلك الشعوب من جهلت الإنسانية والحقوق الأساسية للإنسان كما أنهوا القيم الروحية والثقافة مثل هذه الأنظمة الدكتاتورية بغرض التحديد لكل طبقة التي تدافع عن مصالحها من أجل النضال والحفاظ على قيمها، مثل ما حدث في ألمانيا من النظام الفاشي وأيضاً في ايطاليا والنظام العسكري في اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية وفي أسبانيا مع انتهاء الحقبة الفرنسية ما بين ١٩٦٠ إلى 1970 وقد شملت دول أخرى مثل شيلي في ١٩٧٠ التي سيطر عليها المجتمع البرجوازي

أعضاء الطبقات الحاكمة، وفي المقابل كان هنالك أفراد ينتمون إلى منظمات تقدمية تناضل ضد الحكومات الدكتاتورية. فقد نظمت الدول المعادية لنظام الطبقات أو الاشتراكية والمناهضة للتقسيم الطبقي والحكومات الدكتاتورية ووظائف منتظمة في الأدوار من أجل وحدة الطبقات والمنظومة وتقوية مؤسساتها الموجودة في المجتمع وقد تضم هذه الوظائف الآتي:

الوظيفة الاقتصادية التي تتمثل النظم القانونية بعلاقات الملكية متناوله تشريح وتنظيم العمل وغيرها، وأيضا قد تضمنت بعض التسارع الذي يخص وظائف الاستغلال الاقتصادي والسياسي للطبقات العاملة وفي هذا العدد كانت وظيفة تنظيم العلاقات بين الطبقات المستقلة من أجل جمع ممثلهم وضمهم لنضال ضد تلك الطبقات المهيمنة في المجتمع

وكانت المهمة الثالثة وظيفة الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة والعلاقات الخارجية باعتبارها وظيفة خارجية من أجل إدارة المجتمع وتأدية هذه الوظائف فإن للدولة نمط خاص منذ وجود الآلية المستقلة ونظامها المضطهِد للطبقات العاملة التي تضم القوات المسلحة والجهاز الأمني و الأعضاء العاملين في الجهاز الإصلاحي والسجون فقد استخدام الطبقة الحاكمة القوة السلطوية كقانون).

فالقانون هو مجموعة من النظم أو القوانين المنظمة لسلوك وأعمال الآخرين تضم جانبها التشريعي الذي يطبق في الدولة.

وفي تنظيم العلاقات الخاصة بالملكية والحقوق والامتيازات فإن المستقلين ينتهجون سياسية ليست فقط لإدارة الدولة ونظام الاستقلال الاقتصادي بل هؤلاء يشرعوا نظام يحدد نمط العلاقات الاجتماعية (مثل العلاقات بين الطبقات والمجموعات الاجتماعية الأخرى

ووصفية العائلة والمجموعات الإثنية والأقليات القومية أو الوظيفة والتنظيمات غير الحكومية والحقوق والواجبات المدنية).

فإن القانون يضم جوانب مختلفة ومتعددة مثل النشاط البشري في المجتمع. بمساعدة هذه القوانين استقلت الطبقة الحاكمة لحماية ملكيتها الخاصة ومصالحها داخل الدولة.

يجب أن يغطي ملاحظة مهمة لطبيعة وظيفة العلاقات الخارجية فهي تمثل السياسة الخارجية وهي استمرار لانعكاس السياسة الداخلية. وتطلعات تلك الجماعات المستقلة للمجتمع والطبقات في السياسات الداخلية هي امتداد للسياسات العدوانية الخارجية فيه طموحاتهم الاستعمارية وقد استمرت حتى نهاية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين كانت أعضاء الطبقات الحاكمة بمثابة الإمبرياليين في استقلالهم للمجتمع من أجل مصالحهم الخاصة.

وحتى الوقت الحاضر فإن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وبعض دول حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) تسعى للحفاظ على مصالحها عن طريق الاحتكار عن طريق استقلالهم العسكري والتوصية الاقتصادية والهيمنة العالمية وجدت هذه السياسات معارضة شديدة من الجماعات الداعية للسلام و الاستقرار الاجتماعي أوبك من الدول الاستهلاكية وكل الشعوب الرامية للتطور والتقدم في العالم.

٢ – الرأسمالية اليوم: المجتمع والسياسة

في تحليل نوايا التطور في مرحلة الاحتكار الرأسمالي، قد قدم العالم لينين تقييم للدولة البرجوازية والمنظومة السياسية في المجتمع التي أدت إلى قوه خيالية في الدولة وتطور لا مثيل له في البيروقراطية والآليات العسكرية.

وفي الحقيقة وصل النظام السياسي للطبقة المعادية ذروته في ظل الرأسمالية. فالنظام الإداري هو نظام قمعي يهدف إلي محاربة الحركات الديمقراطية التي نشطت في ظروف الصراع الطبقي كانت تفوق أضعاف الحركة الديمقراطية الاجتماعية التي كانت تتمثل في النضالات المستمرة للطبقة العاملة والصراعات بين الأحزاب التي قادت لرعاية المصالح الاجتماعية بالطبقات التي تزايدت في ظل النظام الرأسمالي. فإن التوجهات المختلفة للأحزاب المتعددة في يومنا هذا. فإن التناقض الذي اتسم به النظام الرأسمالي ومن المسلم به أن تعدد الأحزاب ونظمها جعلت المجتمعات البرجوازية تكسب رهانها وتؤمن مصالحها مستفيدة من الصراعات بين هذه الأحزاب المتعددة لأن الأهداف الجوهرية لهذه الأحزاب تتمثل في تكتيكاتهم وإستراتيجياتهم المختلفة ورؤية كل منهما للآخر.

في ظل الرأسمالية فإن لوسائل الإعلام المختلفة من صحافة وراديو وتلفاز وغيرها أدوارا مهمةً في الترويج للنظام الرأسمالي الذي سيطرت عليه الصفوة الحاكمة وبسطت نفوذها في الرأي العام.

وكانت السياسة البرجوازية معارضة لمبادئ الديمقراطية التي نشرتها الدول الرأسمالية التي تقوم على المناصفة القائمة بين أفراد المجتمع ونصف المجتمع سياسة الاحتكار عن طريق احتكارهم وحمايتهم لمصالح المجتمعات المالية والسياسية دون المجتمع ككل فهي نغيض للمبادئ الديمقراطية الشعوبية التي تقدمها الديمقراطية الاشتراكية في نظرياتها فإن هذه الأيدلوجي وجدت معارضة شديدة في الدول الرأسمالية. فقط شوهت مفهوم الديمقراطية في ظل النظام الرأسمالي ، وأسست إلى دكتاتورية مقننة في النظام الرأسمالي من خلال سياسة الاحتكار للصفوة الحاكمة وصف كارل ماركس أن الرأسمالية هي آلية أو وسيلة

لاضطهاد الطبقات العاملة وأنها تسعى تدريجيا لإنهاك المنظومات الاجتماعية وشك العملية الاقتصادية والحياة الاجتماعية غبر تجزئة المصالح وكل الأعضاء في المجتمع وقتل الأسس العلمية للإنتاج والاستهلاك وغيرها

ولكن مع تقدم الحياة السياسة في يومنا هذا ظهرت النوايا السلطوية في ظل النظام القائم على الاحتكار فكان النظام البرجوازي القائم على عدم مراعاة المصالح المجتمعية فقد تناولت بعض القضايا التي تخص الاحتكار والحريات الديمقراطية والقيم بالرغم من أن معظمها كانت سائدة في هذه البلدان فإن الحقوق الحقيقة و الحريات كانت في أيدي البرجوازية أي الطبقة التي كانت تمارس الحرية الاقتصادية والسياسية و الأيدلوجية و السيطرة ، ولكن مثل هذه الحقوق كانت معدومة بالنسبة لبقية الطبقات العاملة .

فكان هنالك آلاف من العطاله وتنامي عدد المتشردين بثبات في البحث عن العمل والسكن فكان الكثير من الكامل يطالبون بالخدمات الصحية الكافية والمعاشات عند التقاعد عن العمل وكان في المقابل هنالك خدمات متكافئة من التعليم والصحة وغيرها للممثلين للطبقة الحاكمة وخاصة الذين قاموا بأدوار في النشاطات التقدمية في داخل المنظومات في البحث عن السلام ضد النوايا الوراثية من السياسات الخارجية ضد المصلحة الداخلية الممثلة في السياسات الداخلية للدولة .

فإن تردي كل هذه الخدمات من الصحة والتعليم هي حصيلة الشعارات التي رفعت في ظل الدولة الرأسمالية التي رفعت شعارات مثل الحريات والحقوق والديمقراطية ولكن تنطبق حتى اليوم

ففي الدولة الرأسمالية المحتكرة فإن تطور الحياة السياسية تحدد بواسطة عاملين مترابطين .

أولا يرتبط العامل الأول كما لاحظنا سابقاً بالدكتاتورية التي تفرضها الطبقة الحاكمة وسيطرتهم المتزايدة وعودتهم للصف التي تتجسد في السياسات الداخلية والخارجية للدولة الرأسمالية والعامل الثاني مرتبط بالثورات الخارجية والحركة ضد الاحتكار.

٣- الثورة والصراع الطبقي

في الدول البرجوازية تمثل الثورة نقيض لمصالحهم وكانت الطبقات العاملة في المجتمع الرأسمالي ونخبهم قد قادت نضالات استراتجيات والردود السياسية التي تتبعها الطبقة الحاكمة في مصالحها عن طريق الاحتكارات ، فقد كانت نضالات الطبقات العاملة ضد هذه الأهداف التي انتهجتها هذه الطبقة المهيمنة عن طريق السلطة وقوة الاحتكار التي قادت الجماعات التقدمية التي تسعى نحو الديمقراطية والتحولات الاجتماعية، فقد كانت هذه هي أهداف وغايات الطبقات العاملة التي بدورها ربما تؤدي إلى نهاية الاحتكار السياسي والاقتصادي وبعض أشكال استغلال الإنسان.

أدت نضالات الطبقة العاملة في أعلى مراحلها إلى الثورة والتغير الجذري في النظام الاجتماعي في الدولة وأكدت التقدم في ذلك المجتمع وحفظت الملكية الخاصة وأزالت نظام وسائل الإنتاج واستغلال الطبقات العاملة التي تبنتها الطبقة الحاكمة.

تفسر النظرية الماركسية الثورة بأنها الغاية المثلى لنضال الطبقة العاملة ضد هيمنة البرجوازية في المجتمع.

في تحليل أهم النقاط في النظرية الماركسية ونضال الطبقة العاملة أوضح لينين أن الصراع السياسي حتمي من أجل مجابهة مشكلة السلطة. ويرى أن الغاية من

الثورة في المقام الأول هي إحداث نقلة في الدولة والسلطة من أيدي طبقة واحدة إلى جميع الأفراد

الفترة الانتقالية : هي مشكلة السلطة، بينما كانت الثورة البرجوازية ترى أن هذا النضال أتى بالطبقة الرأسمالية أو الصفوة إلى السلطة تحت النظام الرأسمالي ومؤسساتها من أجل انتهاك الطبقات وتغير وسائل الإنتاج عن طريق الاستقلال، فإن ثورة الطبقة البروليتارية والطبقات العاملة بالتضامن مع بقية فئات المجتمع قادت إلى ثورة خلصت الطبقة الحاكمة تحت النظام الرأسمالي.

وفي محاولة أخرى رأت البرجوازية أن ليس هناك حاجة لثورة الطبقة العاملة أو البروليتارية من أجل تأسيس الدكتاتورية البروليتارية.

فالكثير من الثورات مثل الثورة الشيلية في ١٩٧٣م أوضحت أنه يجب على الطبقة العاملة أن توعى من أجل الخلاص من هيمنة الطبقة الحاكمة.

في تحليل التجربة البشرية قد وضح ماركس الخلاصة النهائية لتجربة الثورة الفرنسية لعام ١٨٧١ هي فترة التحول الثوري من قبضة الرأسمالية إلي الاشتراكية التي كانت فيها الدولة لا دور لها بل كانت فيها ثورة دكتاتورية البروليتاريا. كما كانت في الفترة الإمبريالية التي كانت أعلى مراحلها النهائية هي الرأسمالية. أثبت العالم لينين علمياً القول بأن البلوريتاريا يمكن أن تحقق أهدافها في مسار الثورة بالدعم المباشر من الجميع من غير البروليتاريين من طبقات الشعب العاملة، وشدد على دكتاتوريه البروليتاريا خاصة من فئة التحالف بين البروليتاريا بوصفها طليعة جميع العاملين من الطبقات غير البروليتاريا ، وهذا الاتحاد يؤكد بأن هنالك نقلة حقيقية قد تحدث في تلك الفترة بخواصها المختلفة فإن التحول الثوري ومهامه: هو خلع النظام القديم وتعزيز النظام جديد هو النظام

الاشتراكي. فقد كانت الدكتاتورية البروليتارية هي الركيزة الأساسية التي استند عليها ماركس في كتابته عن الوعي والإدراك الاجتماعي.

يري ماركس أن الدكتاتورية العمالية باعتبارها شكل من أشكال السلطة في مرحلة التحول يشير إلى الجهود التي بذلت من أجل مقاومة اتحادات البرجوازية التي كانت تسعى لترسيخ النظام الاشتراكي (حتى اضطهادهم و نضالهم ضد السلطة، أيضاً كانت تشمل بعض أنماط النظم الاقتصادية والمنظوماتية والثقافية والتعليمية وبعض السياسات الخارجية (الدفاع والنضال من أجل السلام) والأنشطة التي تقوم بها الدولة من ترسيخ نظامها الاقتصادي والسياسي في مؤسساتها و تأكيد بعض الظروف الضرورية الملحة للشعب في العمل من أجل بناء المجتمع الاشتراكي.

فالدكتاتورية العمالية هي نظام سياسي اجتماعي للدولة تقوم به مؤسسات وهيئات موحدة وموجهة من البروليتاريا هي الحزب الماركسي اللينيني، فإن قيادتها ودورها في النظام البروليتارية الدكتاتوري وسياساتها المتماسكة مستندة إلى إدراك معرفي واستخدام قوانين التطور الاجتماعي كانت ظروف هامة وتاريخ البروليتاريا مستند إلى وقائع الظروف التاريخية للأفراد في الدول المختلفة ولكن أشكال الدكتاتورية العمالية قد تتباين من دولة لأخرى ولكن الميزة الجوهرية تصبح واحدة في عملية البناء الاشتراكي التي قادها كل من حزب ماركس ولينين فكانت الاتحاد السوفيتي المنظم اتحاد يقسم كل العمال في الدولة القائمة على طبقة العمال.

أدى التوازن بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان الأوربية والآسيوية إلى شكل جديد من الدكتاتورية العمالية: كما يقول ماركس ديمقراطية الشعوب التي كانت سماتها الأساسية تعدد نظم الأحزاب السياسية فكان الدور البارز في ذلك الصراع هو حزبا ماركس ولينين التي كانت الجبهة الشعبية التي وحدت الطبقات المختلفة والمجموعات و الطبقات التي

أدركت دور الحزب فقد وردت تفسيرات عالمية على مستوى توازن القوة السياسة في ظل النظام الاشتراكي في الطبقة العاملة على مستوى العالم أجمع وتساعد حركات التحرر الوطني إلى انتشرت بعدد كبير على مستوى العالم من أجل الثورة السلمية الاشتراكية ولكن جابهت هذه الثورة مقاومة البرجوازية المستمرة في كل مرحلة من نضالات الطبقات وكانت الغاية من كل الدكتاتوريات العمالية هي إزالة النظام الرأسمالي وتمكين النظام الاشتراكي الجديد وترسيخه مما يحتم ضروریاتها لكل الشعوب بالرغم من تطبيقها لم تكن بنفس القدر في كل البلدان آنذاك ولكن ساهمت بشكل أو بآخر في تعزيز الديمقراطية إلى أبعد حد من دكتاتورية العمال.

٤ – الديمقراطية والاشتراكية

مع بناء الاشتراكية في المجتمع تحولت الدكتاتورية العمالية إلى دولة ديمقراطية لكافة الناس. فكانت الدولة لكل الناس تدار من قبل الطبقة العاملة وهي الحزب الشيوعي.

ظلت الأسس الاجتماعية السياسية للنظام الاشتراكي تتوسع وتنتشر وتتغير في بعض مفاهيمها ليس فقط في الطبقة العاملة بل حتى وسط الفلاحين الذين أصبحت بكل تحول إلى مجتمع اشتراكي ثبت الطبقة العاملة وأيدلوجيتها.

تعتبر الوظيفة الأساسية للدولة الاشتراكية هي الجانب الاقتصادي والثقافي فكانت وظيفتها الداخلية التخلص من التقسيمات والطموحات الإمبريالية التي كانت قائمة على العدوانية ومن أجل التحرر الاقتصادي والسياسي للشعب وإلغاء العبودية والرق وكانت الوظيفة الأساسية للدولة الاشتراكية والمجتمعات الاشتراكية الأخرى في بعض الدول أيضاً تناضل من أجل السلام والتماسك العالمي من أجل الشعوب المضطهدة كما تتناول التماسك والتناغم الثقافي والاقتصادي بين جميع بلدان العالم وأيضاً كانت تسعى لإصلاح الأيدلوجية البرجوازية التي كانت تسود في المجتمع البرجوازي في المجتمع الاشتراكي.

فكل البلدان التي ترسخت فيها الاشتراكية وطدت الديمقراطية الاشتراكية التي يمكن التعبير عنها في هذا المقال: الاتحاد السوفيتي في حلها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جهة تضم كل الموظفين في إدارتهم للشؤون المجتمع والدولة. قل كل شئ فكان تطور الديمقراطية من مشاكل الإنتاج. والمشاكل الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط والسيطرة على نشاط المشروع في مستواه المحلي في نظام الاتحادي السوفيتي الاشتراكي. تطورت هذه العملية بقانون العمل الجمعي التي تفتح المجال للجماعات العاملة للتعبير عن مشاريعها.

أصبح دور الاتحادات التجار الشبابية والهيئات وبعض المنظمات والجمعيات الثقافية والتعليمية والجمعيات الإبداعية متزايداً في تناول جميع مشاكل الدولة المتعلقة بالحياة اليومية للمجتمعات السوفيتية .

ظل الحزب الشيوعي القوة المنظمة في حصيلة كل النشاط السياسي والأيدلوجية والاجتماعي وسط الشعوب التي تسمى تعزيز الديمقراطية في الدولة الاشتراكية النامية

وكانت أهمية الحزب هي الترسيخ السياسي للطبقة العاملة وكل الفئات العاملة التي ظلت تتطور وتنمو في المجتمع الاشتراكي الذي يتحول نحو الشيوعية.

إن بعض الأزمات الاجتماعية والاقتصادية قد شوهت صورة الاشتراكية التي كانت موجودة في دولة الحزب الواحد وهي الاتحاد السوفيتي ولكن التجارب المختلفة أثبتت أن ليس هنالك نظام سياسي يعكس المفهوم الغني للديمقراطية الاشتراكية كأعلى مرحلة للديمقراطية السياسية التي تعزز كل حقوق المواطنين ومساواتهم أمام القانون. فالديمقراطية الاشتراكية تتجسد أسسها الخاصة في الملكية الجماعية ووسائل الإنتاج بمثابة الأرضية الخصبة للتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وهي تتمثل أو حدث في حياة الإنسان لأنها تعطي الطبقات العاملة عملية الاشتراك في الإدارة وحراسة أنشطتهم الجماعية داخل

المنظمات والهيئات العاملة وأيضا إشراكهم في اتخاذ القرار ووضع القوانين والحرية السياسية بين الديمقراطية في الحقبة الاشتراكية التي تصل إلى مرحلة الشيوعية التى تعني الحكم الاجتماعي الذاتي وقد قد تبلور رأي في المجتمع.

يتمثل في تحليل الحياة السياسية الماركسية على أنها تقسم المشاكل المعقدة حول السلطة وأشكال نظم الحكم في الدولة سواءً كانت ديمقراطية أو تحولات ثورية وغيرها، لقد تم مناقشتها داخل النظرية الماركسية. وفي المقابل فإن العملية الثورية في يومنا توضح المشاكل السياسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وينبغي دراستها من زاوية أفقية أوسع من التنقلات المستمرة بين الطبقات التي تناولتها وناقشتها النظرية الماركسية واللينينه في نظريتها الاجتماعية. .

الفصل السادس

الثورة الاجتماعية :

كما تقصينا سابقا فإن المتطلبات والقوة المحفزة للتغير الجذري الثوري في التاريخ، يكون التغيير في التشكيل الاجتماعي الاقتصادي دائما تغير رئيسي في النقلة النوعية والتي تؤثر في مناحي الحياة في المجتمع وتحول بنيته الفوقية ولهذا السبب تسمي هذه النقلات بالثورات الاجتماعية .

١. الثورة الاجتماعية : الجوهر والمتطلبات الأساسية

كتب ماركس في مقدمته إسهام في النقد الاقتصادي السياسي في مرحله معينة من التطور حيث تتصارع قوة الإنتاج المادي في المجتمع مع علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع أو أن هذه مجرد تعبير لنفس الشئ من الناحية القانونية مع علاقات الملكية داخل الإطار الذي يعملون فيه .ومن أشكال التطور في القوة الإنتاجية ترجع هذه العلاقات لمؤسسيها، تبدأ بمرحله جديدة من الثورة الاجتماعية.

وتعتبر الثورة الاجتماعية انطلاقة في كل مجال الحياة دون استثناء في النظام الاجتماعي ككل. ولا تحدث مثل هذه الثورة في غصون لحظه ولكنها تظل لسنوات وعقود وتعد واحد من عناصرها هي الثورة السياسية، والتي تتضمن التحول الأساسي في نظام الدولة ، والتي هدفها الأساسي تغيير النظام السياسي للمجتمع، وتشمل كل مجلات في البنيات

الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأيديولوجية وبعض العلاقات التي تنشأ وتطور في المجتمع، وتعد النقلة النوعية هي الأساس في تطور المجتمع التي تعني فيها الثورة الاجتماعية التغير الكلي.

بالرغم من أن الفلسفة وعلم الاجتماع أكدوا أن الثورة قد انتهت لأن تطور المجتمع يحدد كليا عن طريق نفوز مسيطرة في سياسات الحكومة المثبتة علميا في الاقتصاد والايدولوجيا والسياسية التي تعد عمليات التحولات الثورات الجذرية في العالم التي استمرت في التوسع. وقد شاهدنا العديد من الثورات ارتبطت بتفكك النظام الاستعماري في العالم وظهور دول قومية مستقلة في كل من أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد سجلت هذه الثورات ضد النظام الامبريالي بداية مرحله جديدة في الحياة لكثير من الدول التي دخلت في خارطة الاستقلال السياسي والاقتصادي والتطور الاجتماعي و بناء مجتمع جديد .

توضح النظرية الاجتماعية الماركسية المتطلبات الأساسية والمحددات الرئيسية للتحولات الثورية في الحياة الاجتماعية. وفي مسعى لتقديم التوضيح العلمي لجوهر الثورات الاجتماعية ودورها في تاريخ البشرية، تستبعد النظرية الماركسية كل المفاهيم التي ترفض وتقلل من أهمية الثورات الاجتماعية، ومازال علماء الاجتماع من الطبقة البرجوازية في يومنا هذا يقومون بمحاولات من اجل تقديم مفاهيم تتعلق بالثورة الهامشية والثورة في الوعي والثورة الجنسية وما شابة ذلك. تظهر كل هذه المحاولات وجه واحد : من اجل تبديل المحاولات العلمية المقنعة في طرق تقديم الرأسمالية في المفهوم الماركسي لجوهر الثورة.

فالثورة الاجتماعية هي ظاهره اجتماعية بنظم محكمة، تحدد بواسطة الظروف المادية في حياة المجتمع عن طريق تطور تناقضاته الداخلية. لكن هذه التناقضات لا تعبر عن نفسها

بالطريقة الصحيحة ولكن تتراكم تدريجيا لتصل مرحلة النضج، وفي تلك الفترة التي تصل إليها المتناقضات مرحلة النضج بمرحله الإعداد للثورة الاجتماعية، وفي تلك الفترة لا يبقي المجتمع جامدا ولا يتوقف تطوره، وقد تظهر قوة إنتاجية جديدة وتنضج، في تلك المرحلة يكون هناك تغيرات في علاقات الإنتاج التي تؤثر في توازن قوة الطبقة والاقتصاد والايدولوجيا والثقافية (تغيرات تطورية)، وتعد هذه التغيرات التقدمية قد مهدت الطريق لتقدم النقلة النوعية أو الثورة الاجتماعية.

وفي تأكيد لأهمية المرحلة التطورية في تطور المجتمع (فترات التغيرات التدريجية والجزئية التي يؤدي تراكمها في مرحلة التحولات الأساسية إلي الثورة)، وقد رفضت النظرية الاجتماعية بصورة قاطعة كل المحاولات لاختزال عملية التطور الاجتماعي في التغيرات التقدمية وحدها. منذ أيام العالم هاربرت اسبينسر الذي وضع نظرية النشوء الاجتماعي وحتى يومنا هذا، ارتبطت نظرية النشوء الاجتماعي بالبنية الوظيفية وغيرها ومازال علم الاجتماع المناهض لماركس ينفي مفهوم الثورة الاجتماعية باعتبارها دون جدوى ومدمرة مع أن الثورات تقدم عن طريق شروط موضوعية تحدث في عملية التطور الاجتماعي.

ومن أهم هذه الشروط هو الصراع بين قوة الإنتاج القديم والجديد والعلاقات المطلقة في الإنتاج إلي مستوى القوة الإنتاجية فمن الضروري إنهاء الصراع بينهم. وفي المجتمع الممزق بالمتناقضات المضادة، فإن ذلك الصراع يعبر عن نفسه في عملية التوحيد بين الطبقات. فان الطبقة الحاكمة التي تمتلك وسائل الإنتاج تدافع عن علاقات الإنتاج القديمة ونظامها الاجتماعي السائد فيها، بينما تناضل الطبقات الأخرى الثورية لإزالة ذلك النظام واستبداله بنظام جديد أكثر تقدما. ويحل الصراع بين هذه الطبقات عن طريق ثوره اجتماعية في الفترة التي تحدث التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعض مناحي

الحياة، ومن اجل إزالة علاقات الإنتاج كليا التي تحتاج إلي إبدال التي تمثل النظام الاجتماعي القديم يجب على الطبقة التقدمية المهتمة بإكمال عملية التحولات الثورية أن تكسب القوة السياسية، ويعد موضوع السلطة وتداولها من طبقة إلي أخرى كما لوحظ سابقا هي المسألة الأساسية في كل ثوره. وهي ليست مجرد موضوع تغير السلطة أو تغيير المسئولين كما يحدث دائما في الانقلابات العسكرية المختلفة التي تغير الشخصية الرمزية للمجموعات في السلطة، ومثل هذا التحول في السلطة يمكن أن يحدث عندما يستبدل نظام معارض بنظام أخر. وتعد مسالة النضال من اجل السلطة في عملية الثورة بأنها مسألة إسقاط نظام قائم في القوات الاجتماعية، الطبقة الحاكمة أولا ومن ثم تأسيس السلطة لتلك الطبقة النشطة في تلك الثورة، فالنضال في هذه الحالة لا معني له. فإن الظروف الحتمية في الثورة تحدد أشكال النضال من اجل السلطة. ويمكن أن تحدث الثورة دون صراع مسلح بين الطبقات، ولكن يمكن أن يقود توسعها وتطورها إلي مواجهات حادة بين الطبقات الفائزة والخاسرة التي يمكن أن تقود إلي مواجهات بين القوة الثورية التي ربما تقود إلي حرب أهليه.

وقد كانت ثورة أكتوبر الاشتراكية الكبرى في روسيا دون دماء، وبعد بضع شهور فإن الاتحاد السوفيتي خرج احتفالا بالدولة السوفيتية ولكن سرعان ما تحولت الثورة السلمية إلي حرب أهلية وتدخل مسلح من الخارج.

فان تطور الثورات الاجتماعية يحدد بمجموعة معقدة من المتناقضات الداخلية والخارجية . فإن التناقضات الداخلية بين الطبقات المعادية تبقي حاسمة، ولكن المتناقضات الخارجية ترتبط بالعلاقات الخارجية (الدولية) وأيضا لها نفوذها الخاص في عملية الثورة سوي انخفض أو زاد تطورها. تحل بعض الثورات مثل ثورات التحرر الوطني كل من المتناقضات الداخلية والخارجية عن طريق القضاء على كل الطبقات المعارضة داخل

الدولة، وعلاوة علي ذلك القضاء على أشكال العبودية التي فرضت علي الدولة بواسطة دول أخري لمساعدة هذه الطبقات .

٢. الوضع الثوري :-

لكي تحدث الثورة الاجتماعية ينبغي أن يكون هناك متطلبات موضوعية ذاتية وظروف تاريخية محددة، فبالنسبة للثورات فإنها لا تصنع ولاستورد من الخارج، فإن المجموع الكلي للظروف الموضوعية الضرورية للثورة يخلق الوضع الثوري.

يتميز الوضع الثوري بمجموعة من العوامل، وفي تحليل هذا قد ذكر العالم لينين استحالة الثورة بدون عظمة كبرى في هذا الصدر تعني عظمة "الطبقات العليا"، ويمكن القول عدم إمكانية الطبقات الحاكمة في المحافظة على حكمهم دون أي تغيير، وفي المقابل الثبات وسط الطبقات المضطهدة، عظمة الطبقات الدنيا التي رفضت أن تعيش بالطريقة التقليدية قط، وقد تصل في هذه الحالة رغبة وشفقه الطبقات المستغلة زورتها.

تساعد ظروف العظمة في تحريك العمل السياسي وسط الجموع مثيرا مزاجهم الثوري، لذلك فان العوامل الرئيسية في الوضع الثوري هي : عظمة سياسيات الطبقات الحاكمة التي لا تستطيع أن تحكم بالطريقة التقليدية طويلا وسوء الظروف المادية للأفراد العاملين وحاجة الأفراد العاملين لاستقلال النشاط السياسي. تتميز المراحل الثورية بالسرعة والتحولات الاجتماعية الواسعة بالدقة لأن هذه التحولات يقوم بها الجموع، فإن الفعل الجماعي يحدث التغيير الجزري الاقتصادي الاجتماعي والسياسي.

فإذا كان الوضع الثوري محصورا في الثورة نفسها فمن الضروري الجمع مابين الظروف الموضوعية للعامل الذاتي، يمكن القول، أن الوعي والمنطق الأيدلوجي والتنظيم الجيد للطبقة الاجتماعية التقدمية، التي تتحالف مع طبقات أخرى ضد سياسة الطبقة الحاكمة يعد القانون الرئيسي للثورة الاجتماعية وهو وحدة الظروف الموضوعية والذاتية .

٣. الشخصية والقوة الدافعة للثورات :

تختلف الثورات في الشخصية الاجتماعية، التي تحدد عن طريق أي نوع من المتناقضات الاجتماعية التي قد صلت عبر قوة معينة ؛ أي نظام اجتماعي وضع نتيجة للانتصار ؛ ماهي القوة الدفعية للثورة ؛ من الذي لعب دورا قياديا في التحولات الثورية .

غالبا يقود الثورات طبقة محدده تعرف بالطبقة النشطة. توحد هزه الطبقة القائدة بقية الطبقات والمجموعات التي تتوحد أو تتحالف في النضال من اجل التحول الجزري الثوري في المجتمع، فان الطبقات التي تقود الثورة هي بمثابة قوتها الدافعة. وتعتمد القوة الفعالة للثورة والطبقة النشطة على شخصيتها وظروفها التاريخية التي تحدث لها.

وقد عرف تاريخ الثورات نهوض العبيد والعمال والبرجوازية والبرجوازية الديمقراطية وثورات التحرر الوطني وثورات البروتاريا والاشتراكية. ومن جانب آخر هناك سمات عامة مشتركة بين الثورات. ولكل قوة سماتها الخاصة، تختلف أشكال النضال والقوة الدافعة للتحولات الاجتماعية بصورة أعمق من دولة لآخري حسب الظروف التاريخية المماثلة التي تم حلها في المواقع التاريخية. وتختلف ثورات التحرر الوطني في يومنا هذا في الشكل والمضمون، وفي توحيد المجموعات الاجتماعية المختلفة التي تشكل الجبهة العامة في النضال من اجل الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد ساعدت

الحركة الثورية للشباب في دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في تعميق وتطوير العملية الثورية العالمية ضد الامبريالية. استمرت وتطورت العملية الثورية في يومنا مع نضالات الأفراد من اجل السلام والاستقلال ومستقبل أفضل وضد أشكال اللامساواة والظلم. فإن المكانة الرائدة في تلك العملية هي الثورات الاشتراكية. التي أعلي أنواعها الثورات الاجتماعية، محدثة تحولا من الرأسمالية إلي شكل النظام الشيوعي الاقتصادي الاجتماعي مقارنة بوضعها في نظام الإنتاج الرأسمالي، فان الطبقة العاملة هي الآلية والدافع الأساسي في الثورة الاشتراكية نتيجة للتحول في كل مجالات المجتمع دون استثناء، تظل الثورة في كل فتره انتقالية، من اللحظة التي تفوز فيها الطبقة بالسلطة السياسية إلي بناء الاشتراكية. فأولى ضروريات الثورة الاشتراكية هي اخذ السلطة عن طريق الطبقة العاملة ثم تأسيس الدكتاتورية العمالية.

تقدم الأسس لكل النظم الاقتصادية والاجتماعية المتتالية والتحولات الأخرى في عملية الثورة الاشتراكية بناء على معطيات الظروف التاريخية وفي عملية توازن قوة الطبقة في المجتمع، فان أشكال الثورة الاشتراكية قد تختلف بصورة ملحوظة. ويمكن أن تتبع عملية سلمية أو غير سلمية. وفي المثال الأول كانت في دول أوربا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية فكانت توازن القوة للطبقة العاملة كان مطلبا لتطور الثورات السليمة الاشتراكية. فان الطريق للثورة ممهد لكثير من الدول من حيث وجود النظام الاشتراكي في العالم فان توازن القوة للنظام الاشتراكي والتقدم وتزايد الحركات الديمقراطية المعادية للامبريالية في العالم ولكن لايمكن لأحد أن يقود ثورة غير سليمة بديل أن القوات المعارضة والطبقات المملوكة حرمت من امتيازاتهم، ورجعوا لأخذ ما تكسبه الطبقات العاملة أو لجئوا للعنف ضد الشعب. وينبغي علي الطبقة العاملة واتحاداتها الدفاع عن مكاسب الثورة الاشتراكية.

تخلق الثورة الاشتراكية في كل الظروف الضرورية من اجل إعادة البناء في المجتمع وتجعلها ممكنة من اجل حل مشكلتها الاجتماعية والاقتصادية وبعض صراعاتها ومناقضاتها .

خلاصة ذلك ، دعنا نلاحظ :

_ تحتل المشاكل السياسية ألمكانه الرئيسية في النظرية الاجتماعية الماركسية.

_ يعتبر تحليل وتفصيل هذه المشكلات عن طريق مؤسسين وإتباع النظرية الاجتماعية من بينهم تعرف بتحليل وانجازات ماركس.

_ يعد مفهوم الدولة عند كل من ماركس ولينين هو الإلية العلمية لنظام السلطة في ظل الرأسمالية ومشكلات الثورة والفترة الانتقالية والمنظومة السياسية في المجتمع تحت الاشتراكية ومشاكل العلاقات العامة الملحة.

تتعلق جميع الأحداث السياسية في يومنا هذا بالتغيرات في الحياة الثقافية في المجتمع، وقبل كل شئ تعد التحولات الاجتماعية مستحيلة دون تغيرات في مجال الثقافة ودون تجديد في القيم الروحية.

الفصل السابع

المجتمع والثقافة

اكتسبت مشاكل الثقافة ودورها ومكانها جدلا في حياة المجتمع، ويشتمل التطور الاجتماعي في الحاضر على التغيرات المهمة في جميع مجالات الحياة دون استثناء بما فيها الثقافة. تدرس الثقافة بعلوم مختلفة مثل الانثوغرافيا وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا، وكل علم يدرسها بزاويته الخاصة، وهذا هو الارتباط الوثيق والوحيد للمجتمع والثقافة بعلاقات متعددة. وتأخذ هذه العلاقات شكل بين الناس الذين يخلقون الثقافة ويحولون المجتمع الذي يعيشون فيه.

١. تعريف مفهوم الثقافة:

ينعكس نوع الظواهر الثقافية والمناهج المختلفة لتحليل الثقافة في تعدد مفهوم الثقافة نفسها. في الواقع، فإنها تميز إي جانب من جوانب النشاط البشري: العمل والحياة اليومية وعلاقات الإنتاج والراحة والترفية والتربية والتعليم والعلوم والفنون، مما يدل على أن

الظواهر مشتملة ومتنوعة للغاية. ولكن مهما كانت الفوارق بين القراءات لهذا المفهوم، سواء العلمية والتقليدية، ويمكن القول أن الثقافة هي دائما نتيجة للنشاط البشري.

وهذا هو السبب الأساسي والأكثر عمومية للثقافة وهو أن كل مأتم إنشاؤه من قبل الإنسان يكون متميزا عن كل شئ آخر متصلا بالطبيعة. مثل الرأي الذي يجعل من الممكن إن نري الثقافة موحدة في جوانبها المادية والروحية وهذا أمر مهم لأنه ليس فقط قبل الماركسية، ولكن أيضا في الوقت الحاضر يحصر غير الماركسيين في الفلسفة وعلم الاجتماع تطور الثقافة فقط كعملية روحية لتاريخ الروح البشرية، وبهذه الطريقة يتم فصل الثقافة الروحية من أسبابها : من الحياة المادية والنشاط الإنساني، كتاريخ الروح البشرية. بهذه الطريقة ، ويتم فصل الثقافة الروحية من أسبابها من الحياة المادية والنشاط البشري من صانعي القيم المادية والروحية .

نُظمت الثقافة نتيجة لنشاط الإنتاج البشري، عندما بدأ الناس في السيطرة على قوة الطبيعة والذهاب أكثر من استخدام المنتجات الطبيعية الجاهزة لإنتاج القيم المادية، لذلك أعطت أساس للثقافة عن طريق العمل الإنساني نفسه، والذي بتطوره أدي لوضع حد فاصل بين المجالات المادية والروحية للإنتاج.

يتجسد الإنتاج المادي في قوة المعرفة الإنسانية ووسائل الإنتاج وأدوات العمل والآلات ...الخ. والإنتاج الروحي (الحضارة الروحية) والتي إحدى مكوناتها الوعي الاجتماعي الجماعي، وهو عالم خاص من الأفكار التي تختلف عن عالم الأشياء. وتشمل الثقافة الروحية وعلم النفس الاجتماعي والايدولوجيا والعلم والفن والسياسية والفلسفة وأخلاق الإنسان والوعي الجمالي وفي الفصل الثامن تمت دراسة الوعي الاجتماعي بصورة أشمل.

هنالك ربط جدلي وثيق بين الثقافة المادية والروحية. فالثقافة المادية لديها الجانب الايدولوجي، وبالمقابل الثقافة الروحية لديها الجانب المادي لكثير من الظروف، ومن المستحيل أن يكون الإنتاج المادي بدون الخبرة والمعرفة للذين يشاركون في ذلك، لذلك يدعو الإنتاج لإنتاج القيم الروحية في ظروف مادية محدودة.

لتداخل المادية والروحية عاملا ضروريا في أداء الثقافة وتنميتها وربطهما بشكل خاص في أيامنا مع بعض مجال الثقافة كالمعرفة العلمية باعتبارها عنصر متكامل يجمع المواد والإنتاج الروحي، والعلم هو مصدر الإنتاج الاجتماعي، وتولد صناعات جديدة وتساعد على إعادة الهيكلة والتجديد. وقد كان للعلم الأثر في التقدم في مختلف مجالات التكنولوجيا والإنتاج الاجتماعي علي حياة الإنسان المعاصر، ومن العظيم أن المفهوم الخاص للثورة العلمية والتقنية تم عرضه لتحديد خصائص التأثير. وفي النظرية الماركسية ينظر إلي الثورة العلمية والتقنية على أنها مطلب ضروري للتطور والإنتاج والثقافة ككل .

تربط النظرية الاجتماعية الماركسية الثقافة بالحياة ونشاط الإنسان وإبداعه. فهي تؤكد إن الوحدة العضوية من الجوانب المادية والروحية لثقافة الإنسان.

كان الترابط الوثيق بين العمليات المادية والروحية في تطور الثقافة بين قبل العالم لينين، الذي اعتمد على النظرة الماركسية في دراسة الطرق لتطوير المجتمع في القرن العشرين.

ركز العالم لينين كل انتباهه في هذه المشكلات بعد ثورة أكتوبر في روسيا من اجل بناء مجتمع جديد وقد عكس ذلك بان تحولات الأسس الاقتصادية وبناء المجتمع الجديد تحت البنية الفوقية الاشتراكية، لذلك كان ضروريا أن يكتب لينين ناقدا من أجل استمالة وجذب المجموعات العاملة للتركيز والتنبؤ بنجاح العلوم والتكنولوجيا وانجازات الأدب والفن المتراكمة عبر البشرية لتنمو بثبات من أجل تقوية هذه الإنجازات، وقد أكد لينين ذلك أن حل أي مشكلة اقتصادية وسياسية وغيرها في الاشتراكية مرتبط بشكل قاطع بالنشاط

الإبداعي للطبقات باعتبارها القوى الإنتاجية الأساسية في المجتمع الجديد إي المجتمع الاشتراكي بمقدراتهم في عملية البناء علي أساس المعرفة والثقافة العميقة.

وفي يومنا هذا فإن ظروف الدول الاشتراكية المتقدمة كانت فيها عملية الإنتاج الاجتماعي متفائلة بتأكيد الحل الجزري للمشكلة الاقتصادية وتعزيز الوعي للشعب. وقد نالت مواضيع السياسة والثقافة أهميه اجتماعية خاصة. وقد وضعت اللجنة المركزية ودول الإتحاد السوفيتي علي أسس علمية مع مراعاة كل الجوانب القيمة في هذا الشأن في أعمال المؤسسيين للنظرية الاجتماعية الماركسية.

وبالرجوع لمتطلبات ثقافة الإنسان الأولية وتطورها التي تكمن في مجال الإنتاج المادي، أظهرت النظرية الماركسية الأبعاد الطبيعية المتعددة لمفهوم الثقافة من وجهة نظر الماركسية فان الثقافة هي وحدة جدلية من نتائج النشاط الروحي والمادي للإنسان. لذلك حددت الثقافة تاريخيا مستوي تطور الإنسان والمجتمع وأعربت عن ذلك في أنواع وأشكال منظومة حياة الإنسان ونشاطه وفي القيم المادية والروحية. مثل في هذا التعريف للثقافة يكمل ويحدد مفهوم الثقافة كما هو متناول في بداية هذا الفصل. وكذلك يمكن تدوين مختلف الظواهر الاجتماعية مع رؤية ترابطها وهذا مهم على وجه الخصوص، منذ أن كانت الثقافة في أي مجتمع تتكون من عناصر متعددة: بالإضافة للانجازات. وكذلك تشمل عناصر متعددة ترتبط مع بقاء الماضي للعادات والتقاليد والأفكار ومعايير السلوك ...الخ مع التناقضات التي ميزت العلاقات الموجودة في مجال الإنتاج المادي والروحي.

انعكست مثل هذه التناقضات في حياة المجتمع الرأسمالي في الحاضر في استقطاب ثقافتين، (صفوة المثقفين) الثقافة النخبوية الموجودة لاختيار الأقلية (المجموعات والطبقة المتعلمة والثرية) سميت الكتله المثقفة تقدم للطبقة الأقل ثقافة الأفكار البسيطة (وفي الغالب أفكار بدائية) في الآراء والأفكار وقيم الحياة. ويقدم هذا الاستقطاب كشئ

جوهري وابدي لأي مجتمع. يشوه الفلاسفة وعلم الاجتماع الحقائق العامة للمجتمع، لتبرير الرأسمالية.

وفي تحليل الحالة الثقافية في ظل الرأسمالية، وجدنا نوعين من الميول المتناقضة داخلها – تعبر احدها عن مصالح الصفوة المستغلة، والأخرى تعبر عن طموحات الطبقة العاملة. بين لينين المصدر الأساسي للتباين الموجود في الطبقة البرجوازية، الموجود في العلاقات بين الطبقات المعادية، وانهزمت هذه الطبقات المعادية في ظل الرأسمالية. وعندما بنيت الاشتراكية احتلت التغيرات مكانه في تجزأ نظام علاقات الطبقة العلوية. الذي له أثره المفيد في ظهور وتطور ثقافة اشتراكية جديدة.

وسوف نعود لاحقا للترابط والتدخل بين عمليه البناء الاجتماعي والتطور الثقافي في ظل الاشتراكية، ولكن دعنا الآن نتفحص مشكلة المقارنة الثقافية، فإنها تظل المسالة الملحة في الاشتراكية أيضا، والتي تتباين فيها الحياة في الماضي ويظل شكلها في الحاضر والتي لا يمكن إزالتها مع انتصار الثورة الاشتراكية.

فان أشكال النظم الاقتصادية السابقة منها الرأسمالية يظهر نظامها في الحياة الاقتصادية في مجال الأخلاق والسلوك البشري. فان المواقف والسلوك تجاه الملكية الاجتماعية والسلوك الرافض للملكية الاجتماعية: يظهر الآراء الوطنية والدينية والفردية متجاوزه الأنماط الاشتراكية لحياة المجتمع وقوانينه وفق المبادئ الأخلاقية الجديدة للمجتمع. فان الثقافة الاشتراكية ظلت تناضل دون يأس من اجل البقاء. فان تطور العلاقات الاجتماعية في الحياة الاشتراكية والشكل التدريجي الجديد للإنسان قد ساعد في خلق جو نحو السلوك أو نواحي الحياة التي ظلت تندثر تدريجيا.

يحدد المحتوي الاجتماعي والقيم الثقافية عن طريق درجه التداخل في نشاطات الإنسان في كل مجالاته والعلاقات بين الناس والحياة الاجتماعية عامه. ومن هذه الزاوية ينبغي أن

نري التداخل بين الثقافة والمجتمع من هذه الزاوية والتكامل والتداخل بين الثقافة والحضارة ومكانتها في عمليه التطور الثقافي.

ومنذ بداية النقاش في يومنا هذا من قبل الفلاسفة والنظريين الناقدين (كماركس) لمفهوم مراكز الثقافة قد تناولوا هذه المشكلات كيف تنشأ وتحل في النظرية الماركسية الاجتماعية.

٢. الثقافة والحضارة

تعتبر النظريات الايدولوجية إن الثقافة تتبع من الجوهر الروحي لمكوناتها، وتميل إلي مقارنة الثقافة والحضارة بدءً بنظريات العلم الفريد وبير وأسولد انسنجلر، وتعكس مثل هذه المقارنة آراء خاصة للعلاقة بين المادية (الحضارة) والروحية (الثقافة) في حياة المجتمع. والثقافة ككيان روحي خاص متكامل ومستمر في تطوره يختلف مع الحضارة كعالم من العلوم والتكنولوجيا عبرت من مجتمع إلي عده مجتمعات، والطرق التي يواجه بها الإنسان حياته اليومية. مثل هذه المقارنات التي اقتبست من الفلاسفة الألمان أمثال (فريدريك نيتزك واسوولد اسبنقلر وجورج صامويل) ومازالوا يستخدمون عن طريق التوجيهات الانثروبولوجية الفلسفة وعلم الاجتماع غير الماركسي لتفسير أزمة الثقافة في ظل الرأسمالية. وهذا ينعكس أيضا في المفاهيم الفنية المناهضة والمتشابهة وإبراز العداوة للإنسان البرجوازي المثقف والمتحضر الذي لا يستطيع إن يلبي حاجاته الحيوية.

أشار كل من ماركس وانجل للجدال حول المقارنة بين الثقافة والحضارة وبين الثقافة والمجتمع. وكانوا يروا أن الحضارة جزء من الثقافة، مثل التعبير المادي لإبداع الإنسان ونشاطه البنائي، وظهور الحضارة في سياق التطور التاريخي لهذا النشاط وربط تلك العملية مع تعميق الانقسام للعمل في المجتمع وتطور المجتمع، وفي إي تقسيم للعمل ينتج تحول بين الإفراد والسلع الإنتاجية التي تجمعهم وصولا الي ثورة في المجتمع كله.

ينادي المنهج الماركسي لتحليل نوع الثقافة المرتبط مع ذلك التكوين الاقتصادي الاجتماعي. وعلى ذلك النهج، فان مفهوم الحضارة يعني مرحلة تاريخية محددة في تطور المجتمع ومستواها المادي وثقافته الروحية.

يتميز كل تكوين اقتصادي اجتماعي بنوع مقابل للحضارة (العبودية أو القدم والحضارة الرأسمالية.....الخ) وثقافتها. وهذا هو السبب الذي يميز بين أنواع الثقافة المتماسكة تاريخيا.

ومنذ إن حدد مستوي الثقافة بالشروط والمتطلبات الكلية فإن جوهر الإنتاج المادي والروحي لأي تحليل اقتصادي اجتماعي واجتماعي تاريخي للثقافة في سياق كل تكوين اجتماعي اقتصادي كتطوير النظام الاجتماعي في فهم المراحل الأساسية في تطور الحضارة الإنسانية. وبعد كل ذلك ، فان تعاقب هذه المراحل يمكن إن يكون تعاقبا لأنواع ثقافة متعددة.

يشمل تعاقب أنواع الثقافة: الثقافة قبل التصنيف (ثقافة المجتمعات البدائية)؛ ثقافة الطبقة– التشكيلات المعادية(الثقافة الإقطاعية والرأسمالية)؛ وثقافة النظام الشيوعي (تشمل ثقافة الاشتراكيين).

تحدد كل هذه الأنواع التاريخية الرئيسية عن طريق تطور مستوي الإنتاج المادي وعن طريق ظروف حياة الإنسان في المجتمع المعني. والذي يؤدي إلي تغيرات في النظرة العالمية للناس في عقليتهم وسلوكهم ومواقفهم للعالم المحيط وإبداعهم الثقافي. بمعني آخر، يحدد التطور الثقافي عن طريق كل جوانب الحياة الاجتماعية للإنسان ونشاطه ككل.

وتطور الثقافة هو عملية تاريخية مستمرة. ومصدر إستمراريتها هو الهدف من وجودها وهو نتيجة للإبداع الثقافي للإنسان. ويحدد هذا بموضوعية عن طريق ظروف نشاطات الإنسان الحيوية وهذا يرتبط بتغير الأجيال.

وبالتطرق للسؤال عن الأجيال ومكانتهم في التطور الثقافي والاجتماعي، لاحظ كل من ماركس وانجل أن العالم المحيط لا يظل ثابتا فهو، نتاج تاريخي، وهو نتيجة لنشاط كل الأجيال المتعاقبة، وتطور صناعته وتواصله وتعديل نظامه الاجتماعي علي حسب مطلوبات التغيير. لذلك يعطي استمرارية الأجيال الأساس لاستمرار تطور المجتمع والثقافة.

وفي التعامل مع المسائل المتعلقة باستمرار الثقافة وتطورها، أدرك كثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع غير الماركسيين ذلك في ظل الرأسمالية التي تخطت أزمة القيم الروحية وأصبح الرابط بين الماضي والحاضر ممزقا وأصبحت التقاليد الثقافية منتهكه وفقدت الثقافة إستمراريتها. وكان ذلك التمزق ملاحظا. يعزي دانيال بيل عن مصادر عدم استقرار الرأسمالية في الحاضر إلي توقف العادات التي توسع الفجوة بين الحاضر والتجربة الروحية للماضي .

يدافع بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع عن (ديناميكية الجيل) في تطور الثقافة والمجتمع التي ترجع إلي أفكار ومفاهيم ماكس اسجيلر وجوس اورتيقا جاست وكارل مانهين الذين بحثوا لتخطي نزاعات أزمة ثقافة الحياة في إطار الرأسمالية عبر تحطم كلي في القيم الاجتماعية والروحية غير الموثوقه في الماضي. وبين أكثر الملحين لمثل هذا الانكسار كانت ايدولوجيا التطرف اليساري والحركات الطلابية في الماضي القريب، الذين انطلقوا من مفاهيم هاربرت ماركوس ونورمان براون وقيودور روزك وباوك قوود مان وتيموقب ليري وبعض العلماء النظريون(للثقافة المضادة).

وفي إبراز الحوجه لرفض القيم الثقافية البرجوازية عن طريق دمج الأفراد في التنظيم الاجتماعي الرأسمالي وتحوله لعامل مطيع للتقاليد والمبادئ الأجنبية، ومع ذلك لم تتمكن أيديولوجية الشباب "المعارضين" من الخروج ببرامج تتماشي مع جيل الشباب في الصراع لإعادة البناء الأساسي للمجتمع الرأسمالية.

٣. الثقافة وتحول المجتمع

ترتبط مشكلة الاستمرارية الثقافية ارتباطا وثيقا بالسؤال حول طرق تحول المجتمع نفسه، والثورة في الاقتصاد والسياسة وبعض مجالات الحياة المتجهة نحو العمق الداخلي والتغيرات الأساسية في الثقافة و الثورة الثقافية.

فإن الثورة الثقافية هي جزء من الثورة الاشتراكية التي تميز الانتقال من الرأسمالية للاشتراكية.

لم يعمل كل من ماركس وانجل دراسة خاصة لمشكلات الثورة الثقافية بالرغم من انهم أشاروا بوضوح لطريقة حلها. وفي توسع نظرية الثورة الاشتراكية، كرس العالم لينين تركيزه حول السؤال عن التحولات الثقافية في المجتمع، لذلك ذكر مثل هزه التحولات في فصل بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي في مقال بعنوان في التعاون عام 1932م، وأيضا هو الوحيد الذي صاغ مصطلح الثورة الثقافية.

أحرزت البروتاريا نصرا في ثورة أكتوبر عام 1917م لإصلاح اقتصاد الاتحاد السوفيتي الناشئ، الذي دمرته الحرب الأهلية والمسلحين الدخلاء عن طريق الدول الامبريالية، لتنظيم العمل وتحريك الإنتاج في مسارات جديدة وإنشاء معاهد ثقافية لخدمة المهتمين ببث عمل الجمهور لانجاز بعض مهام البناء الثقافي في تلك الفترة. وكان من الضروري العمل يوميا من أجل تحول كل مظاهر الحياة في المجتمع لتشكيل موقف جديد للعمل بين

أعضاءها وانضباط اجتماعي جديد ووعي إشراكي جديد. ربط لينين مهام البناء الاقتصادي مع الذين يشكلون نوع ثقافي وبالتالي أكد على الأهمية الكبرى للبناء الثقافي لانتصار الاشتراكية والشيوعية.

وفي تثبيت المقترحات الرئيسية لبرنامج بناء ثقافة جديدة ، تعمق وطور لينين في مفهوم الاستمرارية الماركسية في تطور الثقافية الإنسانية من ناحية عامة. ورفض بحزم أي محاولات لإنكار التراث الثقافي في الماضي مستعرضا ذلك بأنه يتبع لكل الناس وان ذلك يمكن أن يخدم التطور الثقافي للشعوب ورأي لينين أن شكل الحضارة المتقدمة الجديدة لكل الناس كشرط لبناء الاشتراكية.

وكانت خطة لينين للثورة الثقافية المقصود منها وضع شروط لتكوين تلك الحضارة لكل الناس ولتكوين تلك الثقافة، وكان من أولي الضرورات إزالة الثقافية القديمة والأساسيات الموروثة عندما كانت تهيمن الحياة المادية والروحية في المجتمع من قبل الطبقات الرجعية. وكانت هذه التقاليد تريد أن تستأصل عن طريق الثورة الثقافية.

ما هي الثورة الثقافية؟

هي تجديد للثقافة عن طريق التحولات الاجتماعية الجوهرية. والثورة الثقافية هي نقطة تحول في حياة المجتمع الروحية وتطوره. والهدف من الثورة الثقافية هو فرض نمازج وقناعات جديدة وقيم روحية. وهذا هو السبب عندما أزيلت كل هذه الثقافة الرجعية والقديمة وخلق شروط للتطور الروحي لكل الأفراد والمجتمع ككل. والتي تجعل من الممكن المحافظة عليها وتعزيز مكاسب متقدمة للثقافة العالمية ووضعهم لخدمة الاشتراكيين، وفي نفس الوقت لتنشيط البحث عن أشكال جديدة متطورة، والتطوير الاجتماعي في القوي العاملة عن طريق ترسيخ إنجازات ثورة الاشتراكيين في الاقتصاد

والسياسة والايدولوجيا. أحدثت الثورة الثقافية متطلبات ضرورية في القوى العاملة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والتنمية الروحية لكل الأفراد ومحاولات إبداعية لكل الناس.

تأكد كل ذلك في وثائق الثورة الثقافية في الاتحاد السوفيتي وكثير من الدول الاشتراكية. وبالرغم من اختلاف الظروف التاريخية ساعدت التحولات الثقافية في كل هذه الدول في قوة مكاسب ثورة الاشتراكيين، وساعدت الناس في الوصول إلي انجازات الثقافة العالمية وعجلت التحولات السياسية والاجتماعية وشملت القوى العاملة في إدارة المجتمع؛ وحث الشعب على الإبداع العلمي والفني وتشجيع الأدب الفن؛ وخلق ظروف حول التطور.

كان ثلاثة أرباع السكان روسيا أميين قبل الثورة. وقد أذيلت ألاميه تماما في غضون الثورة الثقافية في روسيا في فترة قصيرة نسبيا في أواسط التسعينات 1930 م وضعت المؤسسات للإذاعية ومعظم النظم المؤثرة في الأدب والتعليم المهني والعالي في ذلك الوقت، ولم يكن للدول الصناعية الغربية أي نظام. وكان للاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى نظام ديمقراطي أكثر تطورا للتعليم ، يتكون من الدراسات النظرية مع بنية مهارات العمل وتدريبات مهنية. وكان أكثر من ثلثين سكان الاتحاد السوفيتي فوق الثلاثين من العمر قد أكملوا تعليمهم العالمي أو المتوسط وكان المجتمع الاشتراكي يشجع الناس خاصة الشباب في السعي للتعليم. وجعلت الدولة شروط لنجاح التعليم، ومنحت الطلاب علاوات أو بدلات متعددة مع وسائل منزلية ومكتبيه ومعامل ومعدات خاصة مجانية.

وكذلك ساعدت الدول الاشتراكية كل خريج لإيجاد وظيفة كجزء من حرية اختيار العمل. ولا يغادر الخريجين المدارس دون وظيفة في ظل الاشتراكية كما كان يحدث غالبا في الدول الرأسمالية. الذين كانوا يحصلون على شهادات تعليمية تضمن لهم الوظيفة التي

يختارونها وبهذه الطريقة تمكن الشباب من جعل مساهماتهم في حل مشاكل كل الناس في مجال العمل لبناء مجتمع اشتراكي وشيوعي متكامل.

أعطت الثورة الثقافية في ظل الاشتراكية قوة دافعة لتطوير الثقافات الوطنية لقوميات متعددة. والتي لم يكن لها لغة مكتوبة قبل الثورة. وكان هناك حوالي خمسين قومية في روسيا.

فالثورة الثقافية الاشتراكية ساعدتهم في الوصول إلي انجازات الحضارة والثقافة العالمية ومكنتهم من تطوير النظام التعليمي والأدبي والعلم والفن. وفي يومنا فان تعدد الجنسيات في الثقافية الاشتراكية شملت انجازات ثقافية لجميع الجنسيات دون استثناء، الكبير والصغيرة معا.

أظهر تقرير التحولات الاشتراكية في مسار الثورة الثقافية في دول متعددة أن التجديد الثقافي عامل أساسي في تسارع التحولات الأساسية في مختلف جوانب حياة المجتمع . كما شاهدنا من قبل أن للثورة الثقافية تأثير مباشر في التعليم في الاتحاد السوفيتي، كما ساعدت في وضع نهاية لضعف الجنسيات الصغيرة الفاشلة. فان لميراث الثورة الثقافية تغيرات مهمة في مجالات الحياة وبعض المجالات الأخرى. فإنها ساعدت تسارع التحول البنائي الطبقي الاجتماعي نحو الانسجام، منذ الوصول للتعليم والعلم والأدب المقدم من قبل الاشتراكيين لكل المواطنين ووضع حدا لامتيازات البعض عن بعض المجموعات والطبقات في مجال الثقافة. وبالأخص الرأسمالية، تؤدي الثورة إلي تسلسل كبير بين الطبقة العاملة الفلاحين والمفكرين مع أفراد جدد من بين العمال والفلاحين. كذلك للثورة الثقافية تأثير مهم في تكوين طرق جديدة للحياة في ظل الاشتراكية كالمعايير التعليمية والاهتمام الحيوي للناس ومن ثم متطلبات التغيير. قدر علماء الاجتماع السوفيتيين أن الناس قضوا نصف وقتهم المدخر في متابعة المغذى الثقافي لدراسة الخيال والأدب العلمي

والحضور للمسارح والمتاحف والمعارض والمتعة والتناغم في الأدب الشعبي وبالتالي فان الحاضرون للمسرح يفوق عددهم ١١٩ مليون في السنة (كل البالغين من سكان الاتحاد السوفيتي تقريبا) ؛ والعدد السنوي للحفلات الموسيقية يزيد عن ١٦٠ مليون والمتاحف أكثر من ١٥١مليون.

وكان النشاط الأدبي الشعبي منتشرا في الاتحاد السوفيتي. وللدولة حوالي 710مليون تقريبا من الجماعات الأدبية الشعبية مع 19 مليون عضو تقريبا. وأكثر من 60 مليون مواطن عضو في الفرق الرياضية وحتى الكثير يذهب للألعاب المحلية في ساحات المنازل.

كل هذه مؤشرات نوعية في الوصول لمستويات الثقافة السوفيتية والهدف الأساسي من العمل الثقافي في ظل الاشتراكية هو البقاء حول تطور الفرد لكل إفراد المجتمع. وكل هذه الفئات هي دلاله على ثبات المجتمع المتعلق بكل فرد لتحسين ظروف العمل والنهوض بالمعايير المادية وحول كل التطور الروحي لفائدة الإنسان وهذا هو الهدف الأساسي لتكوين ثقافة اشتراكية ناضجة متطورة ومتكاملة في طريق تطور المجتمع الشيوعي العادي في المستقبل.

لذلك تبني النجاحات الثقافية في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأخرى وترفض بوضح معارضه الاختراع الماركسي حول الاشتراكية المعادية للثقافة.

تساعد الاشتراكية في تطور كل طرق العناصر المتقدمة للإرث الثقافي الذي تركته المجتمعات القديمة الأولي. وفي تطور الثقافة أضافوا الاشتراكيين انجازات الماضي بمحتوي تاريخي جديد ووضعوا ذلك في متناول كل فرد.

والثقافة هي جزء لا يتجزأ من حياه الناس في المجتمع وهي نتيحه نشاط إنتاجهم المادي وإبداعهم الروحي.

تعتبر النظرية الماركسية الثقافة كظاهرة تاريخية متطورة ترتبط بمستوي مادي معين وإنتاج روحي في إطار تشكيلات اجتماعية اقتصادية متماسكة. يحدد المضمون الاجتماعي وقيمة الثقافة عن طريق انتشارها في كل جوانب نشاط الإنسان والحياة في المجتمع وتم التغلب على استقطاب الثقافة في المجتمعات المعادية كنتيجة للثورة الاشتراكية .

جعلت الاشتراكية كل المتطلبات الضرورية لتسارع عمليه التطور الإبداعي الثقافي للشعب ومكنت كل فرد لاستيعاب العادات والإنجازات الثقافية.